

## إعادة رسم الخارطة الإدارية للولايات العراقية

### ولاية بغداد ١٨٦٩-١٨٧٢ أنموذجاً

أ.م.د. لي عبدالعزيز مصطفى \*

تاريخ التقديم: ٢٥/٦/٢٠٢٠

تاريخ القبول: ٢٥/٧/٢٠٢٠

#### المستخلص:

تعد ولاية مدحت باشا لبغداد (١٨٦٩-١٨٧٢م) نقطة تحول في تاريخ هذه الولاية نظراً لجسامة المهام التي كلف بتنفيذها والتي يأتي في مقدمتها تطبيق القوانين الاصلاحية التي أصدرتها الدولة العثمانية خلال المدة (١٨٥٨-١٨٦٩م) حيث يركز هذا البحث على قانون الولايات الذي اصدرته الدولة العثمانية عام ١٨٦٤م والذي تأخر تطبيقه في الولايات العراقية حتى تولي مدحت باشا ادارة ولاية بغداد. في إطار جهود الدولة العثمانية لتوطيد السلطة المركزية على ولاياتها وفي محاولة لإجبار العشائر العراقية على الاستقرار وممارسة الزراعة تم استحداث عدد من السناجق والاقضية والنواحي نذكر منها سناجق المنتفك والدليم والاحساء... والتي سيتم التركيز في ثنايا البحث على اسباب استحداثها وانعكاساتها على الواقع السياسي للولايات العراقية. ورغم جهود مدحت باشا في مجال تطبيق التشكيلات الادارية الجديدة إلا أن هذه الجهود سرعان ما تعثرت بعد عزل هذا الوالي عام ١٨٧٢م.

الكلمات المفتاحية: قانون الولايات ، السناجق ، التشكيلات الادارية

#### تمهيد:

لم يكن دخول العراق تحت السيطرة العثمانية وليد معركة واحدة كما هو الحال في باقي الولايات العربية كمصر وبلاد الشام. فعلى سبيل المثال دخلت المنطقة الشمالية والجزيرة

\* قسم التاريخ/ كلية الآداب/ جامعة الموصل .

الفراتية عام ١٥١٦م تحت السيطرة العثمانية في اعقاب معركة قرة غين ددة<sup>(١)</sup>. تلاها دخول بغداد تحت السيطرة العثمانية عام ١٥٣٤م، ثم البصرة عام ١٥٤٦م<sup>(٢)</sup>.

أدخل السلطان سليمان القانوني إلى العراق (١٥٢٠-١٥٦٦م) النظام الاقطاعي الذي كان سائداً في ارجاء الدولة العثمانية إلا أن ابرز الانجازات التي حققها هذا السلطان وتحديداً في الجانب الاداري إذ قسم العراق إلى أربعة وحدات ادارية عرفت بالايالات<sup>(٣)</sup>. كان أولها بغداد التي ظهرت كايالة مستقلة عام ١٥٣٥م والبصرة عام ١٥٣٨م وايالة الموصل عام ١٥٣٩م وايالة شهرزور عام ١٥٥٤م. وكما قسمت كل ايالة من هذه الايالات إلى عدد من السناجق ثم إلى وحدات ادارية أصغر هي الاقضية لتقسم الاخيرة إلى نواحي أو قرى صغيرة<sup>(٤)</sup>. اتسمت التقسيمات الإدارية للولايات العراقية خلال مدة السيطرة العثمانية بعدم الثبات لأسباب عدة يأتي في مقدمتها قوة الوالي وهيمنته على شؤون الولاية فضلاً عن سبب ثاني ارتبط بالصراع العثماني-الفارسي فعلى أثر الحروب التي خاضتها هاتين القوتين وما يعقبها من تسويات ومعاهدات وما يرافق ذلك من انتقال اراضي وقلاع -أراضي عراقية- من الجانب

---

(١) للإستزادة حول هذه المعركة يراجع: نيقولاي ايفانوف، الفتح العثماني للأقطار العربية ١٥١٦-١٥٧٤م، ترجمة: يوسف عطا الله، ط١، (بيروت، ١٩٨٨م)، ص ٨٥؛ علي شاكرا علي، ولاية الموصل في القرن السادس عشر، دراسة في أوضاعها السياسية والإدارية والاقتصادية، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، (جامعة الموصل، ١٩٩٢م)، ص ٥٢، ص ٧٠؛ جاسم محمد حسن العدول، الدولة العثمانية إبان حكم السلطان سليم الأول ١٥١٢-١٥٢٠م، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، (جامعة الموصل، ٢٠٠٤م)، ص ١٦٠، ص ١٦٢.

(٢) للتفاصيل يراجع: نظمي زادة مرتضى أفندي، كلشن خلفا، ترجمة: موسى كاظم نورس، (النجف، ١٩٧١)، ص ١٩٩؛ ستيفن هيمسلي لونكريك، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة: جعفر الخياط، ط٦، (بغداد، ١٩٨٥)، ص ٥٤-٤٧؛ طارق نافع الحمداني، "إمارة آل مغامس العربية في البصرة خلال النصف الأول من القرن السادس عشر"، المجلة العربية للعلوم الانسانية، المجلد ٧، العدد ٢٧، ١٩٨٧، ص ١٢.

(٣) الايالة اكبر وحدة ادارية في الدولة العثمانية وبقيت هذه التسمية حتى صدور قانون الولايات عام ١٨٦٤ أصبحت الايالات تعرف بالولايات.

Roderic, H., Davison, Reform in the Ottoman empire 1656-1856, (New Jersey, 1963), P. 146.

(٤) علي، المصدر السابق، ص ٨٤، ص ١١٥.

العثماني وتلحق بالجانب الفارسي، وكمثال على ذلك تنازل الجانب العثماني وبموجب معاهدة زهاب عام ١٦٣٩م عن عدد من القلاع شرق مندلي ودرنه ودرتتك ومنطقة مهريان التي هي بالأصل تابعة لولاية شهرزور مما عُد تقريباً رسمياً بهذه المناطق<sup>(١)</sup>.

يُضاف إلى ذلك السبب سبب آخر وهو الثورات العشائرية التي كانت السمة الغالبة على تاريخ العراق السياسي خلال مدة السيطرة العثمانية والتي قادت في النهاية إلى السيطرة على مناطق عدة محصورة بين بغداد والبصرة مما دفع السلطات العثمانية في النهاية إلى إلغاء بعض السناجق من الناحية الإدارية والتي سيأتي ذكر امثلة عنها لاحقاً.

دخلت التقسيمات الإدارية للولايات العراقية مرحلة جديدة بعد قرار السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩)<sup>(٢)</sup> تصفية الإمارات المحلية في عددٍ من الولايات العراقية كالماليك عام ١٨٣١م<sup>(٣)</sup> والجليبين عام ١٨٣٤م<sup>(٤)</sup> والإمارة السورانية عام ١٨٣٦م<sup>(٥)</sup>، والإمارة البهديناية عام

(١) عباس العزاوي، موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين العهد العثماني الثاني من عام ١٠٤٩ هـ (١٦٣٩م) إلى عام ١١٦٣ هـ (١٧٥٠م)، ص ٥٥، (بيروت، ٢٠٠٧)، ص ٣٤٠؛ محمد سهيل طقوش، تاريخ الدولة الصفوية في إيران ٩٠٧-١١٤٨ هـ/١٥٠١-١٧٣٦م، دار النفائس، (بيروت، ٢٠٠٩)، ص ٢١٩.

(٢) للمزيد يراجع: محمد عبد اللطيف البحراوي، حركة الإصلاح في عصر السلطان محمود الثاني ١٨٠٨-١٨٣٩ (القاهرة، ١٩٧٨).

(٣) المماليك: استقلوا بولاية بغداد عام ١٧٤٩م أمتاز عهدهم بشدة التنافس والتنازع على الحكم برز منهم بعض الشخصيات نذكر منهم سليمان باشا الكبير (١٧٨٠-١٨٠٢م)، وفي عام ١٨٣١م وجه السلطان محمود الثاني حملة عسكرية أسندت قيادتها إلى علي رضا اللاز الذي تمكن من القضاء على داؤد باشا (١٨١٦-١٨٣١م) أخر الحكام المماليك. أحمد الصوفي، المماليك في العراق، (الموصل، ١٩٥٢).

(٤) الجليبين: تعود اصولهم إلى ديار بكر استقلوا بحكم ولاية الموصل خلال المدة (١٧٢٦-١٨٣٤م)، كان للموصل شخصية واضحة المعالم سياسياً واقتصادياً وعمرانياً كانت نهاية الجليبين عام ١٨٣٤م، للتفاصيل يراجع: عماد عبد السلام رؤوف، الموصل في العهد العثماني فترة الحكم المحلي (٧٢٦-١٨٣٤م)، مطبعة الأدب، (النجف الأشرف، ١٩٧٥).

(٥) الإمارة السورانية: يرقى تاريخ هذه الإمارة إلى القرن الثاني عشر الميلادي في منطقة راوندوز. بلغت أوج ازدهارها في عهد أميرها محمد ميركور كانت نهاية الامارة عام ١٨٣٦م عندما وجه السلطان محمود الثاني حملة عسكرية أسندت قيادتها إلى والي سيواس رشيد باشا. كاميران عبد الصمد الدوسكي، كوردستان في العهد العثماني في النصف الأول من القرن التاسع عشر، (بيروت، ٢٠٠٦)، ص ١٠٣-١٠٩.

١٨٤١م<sup>(١)</sup>، والإمارة البابانية عام ١٨٥٠م<sup>(٢)</sup>، حيث أصبح العراق يتألف من ايلتين رئيسيتين بغداد والموصل عام ١٨٣٥م<sup>(٣)</sup>.

ومما زاد في ارباك الوضع الاداري للولايات العراقية عدم اتفاق المصادر التاريخية حول اعداد السناجق التابعة لكل ايالة وما ينطبق على اعداد الايالات والسناجق يسري على اعداد الاقضية والنواحي التابعة لكل ايالة من الايالات الاربع.

استتبع تقسيم العراق إلى ايالات، سناجق، اقصية، نواحي ايجاد هيئة للحكم والادارة في كل ايالة فكان الوالي على رأس الجهاز الاداري وعليه تقع مهام عديدة منها حفظ الأمن والنظام داخل الايالة وحماية ارواح الناس وممتلكاتهم كما القي على عاتق ولاية البصرة وبغداد مشكلة اخضاع العشائر، وارسال الاموال المفروضة على الايالة إلى العاصمة استانبول سنوياً ومن ضمن هذه المهام التي كلف بها ولاية بغداد وشهرزور ارسال تقارير مستمرة إلى الباب العالي بشأن الأوضاع في بلاد فارس، وكلف الولاية أيضاً بإرسال القوات العسكرية للمساهمة في حروب الدولة كلما طلب منهم ذلك<sup>(٤)</sup>.

## المبحث الاول

### الاصلاحات العثمانية ١٨٣٩-١٨٦٩م وانعكاساتها على الولايات العراقية

اعتلى عرش الدولة العثمانية السلطان محمود الثاني-وكما سبقت الاشارة اليه-كان في مقدمة أهدافه استعادة السلطة المركزية على عدد من الولايات العربية ومنها العراق. حيث

(١) الإمارة البهيدانية: تأسست في القرن الثالث عشر في العمادية وبجهود من بهاء الدين بن شمس الدين بن شجاع، كانت حدود هذه الإمارة تخضع للتغيير تبعاً للظروف السياسية والعسكرية المحيطة بها. محفوظ العباسي، إمارة بهدينان العباسية، (الموصل، ١٩٦٩م)، ص ١٠٠.

(٢) الإمارة البابانية: يرقى تأسيس هذه الأمانة إلى القرن السادس عشر وبجهود من الإمبرير بير بوداق الذي لقب ب(به به، بابا) والذي أشتق منه لقب بابان، لازم الصراع العائلي تاريخ هذه الإمارة وكان أحد أسباب سقوطها. عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داؤد باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، (القاهرة، ١٩٦٨)، ص ١١٢-١٢٠.

(٣) ارشيف رئاسة الوزراء باستانبول، رقم البحث ٢٤٥، دفتر مهمة ٢٥، تاريخ الوثيقة أوائل شوال عام ١٢٥٨هـ/١٨٣٥م، ص ٤.

(٤) خليل علي مراد، تاريخ العراق الإداري والاقتصادي في العهد العثماني الثاني ١٠٤٨-١١٦٤هـ/ ١٦٣٨-١٧٥٠م، رسالة ماجستير، كلية الآداب، (جامعة بغداد، ١٩٧٥)، ص ٩٩.

تم القضاء على المماليك في بغداد والجليبين في الموصل والامارة السورانية وعدد اخر من الإمارات المحلية، ولم تقف الاصلاحات الادارية لهذا السلطان عند هذا الحد بل تجاوزتها إلى قيامه بتدريب الموظفين وتعليمهم وفق الاساليب الادارية الحديثة مع اتقانهم للغات الاوربية واصلاحات اخرى في المجال الاداري<sup>(١)</sup>.

باستثناء القضاء على الامارات المحلية لم تكن حصة الولايات العراقية إلا الشيء اليسير من الاصلاحات الادارية إذ عرفت أحياء بغداد عام ١٨٣٥م تطبيق ما عرف بنظام المختارين ويقوم هذا النظام على انتخاب عدد من المختارين لكل محلة (مختار اول ومختار ثان)، أما عن المهام التي اسندت إلى هؤلاء المختارين فتمثلت بالاحتفاظ بسجلات الاحوال المدنية لكل محلة مثبت فيها كل ما يتعلق بالأحوال الشخصية من ملكية للعقارات وعقود الزواج والطلاق<sup>(٢)</sup>.

خطت الجهود الاصلاحية وعلى مستوى الدولة العثمانية خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر مرحلة مهمة عندما أصدر السلطان عبد المجيد (١٨٣٩-١٨٦١م) المرسومين الاصلاحيين خط كلخانة ١٨٣٩م وشريف همايون ١٨٥٦م اعقبها اصدار عدد من القوانين خلال المدة ١٨٥٨-١٨٦٩م تم تخصيصها للزراعة، المحاكم، القانون التجاري، البلديات، المطبوعات، الكمارك، الاوقاف قانون الولايات ١٨٦٤م، قانون المعارف ١٨٦٩م<sup>(٣)</sup>.

أما بالنسبة إلى تطبيقات هذه القوانين على الولايات العراقية فلم تطبق إلا بشكل جزئي بسبب حالة الفوضى وعدم الاستقرار التي شهدتها العراق. ولم تأخذ هذه القوانين

(١) للمزيد يراجع: البحراوي، المصدر السابق، ص ٩٣-٩٩.

(٢) جرى تطبيق هذا النظام في العاصمة العثمانية استانبول عام ١٨٢٩م. جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩-١٩١٧، مكتبة مدبولي، (القاهرة، ١٩٩١)، ص ٦٤.

(٣) حول نصوص هذه القوانين يراجع: الدستور: ترجمه من اللغة التركية إلى العربية: نوفل أفندي نعمة الله نوفل، مراجعة وتدقيق: خليل أفندي الخوري، المجلد الاول، المطبعة الادبية، (بيروت، ١٣٠١هـ)، ص ١٣٠، ص ١٤٩؛ المصدر نفسه، المجلد ٢، ص ١٩، ٣٤، ٤٤، ١٢٤، ٣٨١، ٤٢١.

الاصلاحية طريقها إلى التطبيق العملي إلا في عهد والي بغداد مدحت باشا ١٨٦٩-١٨٧٢<sup>(١)</sup>.

وهنا لابد من اعطاء بعض الملاحظات حول الواقع الاداري للولايات العثمانية خلال المدة (١٨٣١-١٨٦٩م):

١. لم تستند التقسيمات الادارية-والتي جرى التطرق اليها-في الايلات العراقية إلى أسس فنية وثابتة ولم تأخذ بنظر الاعتبار المساحة الجغرافية لكل أيلة والوحدات الادارية التابعة لها<sup>(٢)</sup>، ومن ثم نجد التآرجح وعدم الثبات في شكل الوحدة الادارية وتحديداً في ايالتي الموصل والبصرة وكثيراً ما ارتبط هذا التغيير بقوة وكفاءة ولاية هذه الوحدات الادارية<sup>(٣)</sup>.
٢. لم يكن اختيار الباب العالي لولاية الايلات العراقية وفق أسس ثابتة مع الأخذ بنظر الاعتبار كفاءة هذا الوالي أو ذاك أو خبرته الادارية فعلى سبيل المثال تقلد منصب باشوية بغداد خلال المدة (١٨٣١-١٨٤٢م) احدى الشخصيات التركية ويدعى علي رضا اللاز<sup>(٤)</sup>

(١) مدحت باشا: ولد عام ١٨٢٢ باستانبول تلقى دراسته الاولية على يد عدد من علماء الدين لينخرط في سلك الوظائف الحكومية . عين عام ١٨٦١ والياً على نيس، استدعي من قبل الصدر الاعظم فؤاد باشا للمشاركة في صياغة قانون الولايات عام ١٨٦٤م، اختير والياً على ولاية الطونة حيث كان من ضمن اعماله وضع قانون للولايات موضع التنفيذ، في عام ١٨٦٨م تولى رئاسة مجلس شورى الدولة والذي كان مكلفاً بتسريع القوانين والانظمة وتديق الاتفاقيات الدولية والمعاهدات. وبسبب خلافه مع الصدر الاعظم علي باشا اضطر إلى تقديم استقالته، ليعين والياً على بغداد للفترة (١٨٦٩-١٨٧٢م)، اصبح صدرأ أعظم في عام ١٨٧٢م تقلد ولاية سوريا، ازمير، ادين بتدبير محاولة لاغتيال السلطان عبد العزيز (١٨٦١-١٨٧٦م) اودع على اثرها في السجن حتى وفاته عام ١٨٨٤م. لونكريك، المصدر السابق، ص ٣٥٨-٣٦٠؛ جاسم محمد حسن ، العراق في العهد الحميدي ١٨٧٦-١٩٠٩م، رسالة ماجستير، كلية الآداب، (جامعة بغداد، ١٩٧٥)، ص ٤٠؛ نسبية عبد العزيز عبدالله الحاج علاوي، الإدارة العثمانية في الموصل ١٨٧٩-١٩٠٨، رسالة ماجستير، كلية الآداب، (جامعة الموصل، ٢٠٠٢)، ص ١٧.

(٢) ضياء الدين الحيدري، الادارة والاداريون في العراق، مطبعة اسعد، (بغداد، ١٩٦٣م)، ص ٤٩.

(٣) البرت.م منتشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة: هاشم صالح التكريتي، مطبعة جامعة البصرة، (البصرة، ١٩٨٥)، ص ٢١.

(٤) ينحدر من قبيلة اللاز من طرابزون على البحر الاسود، تقلد عدد من المناصب الادارية منها ولاية حلب ثم دياربكر فبغداد وشهرزور. بيير دي فوسيل، الحياة في العراق منذ ١٨١٤-١٩١٤، ترجمة: اكرم فاضل، (بغداد، ١٩٦٨)، ص ٩٢.

ولم يكن اختيار الباب العالي لهذه الشخصية لكفاءته الادارية والذي وصفته المصادر بأنه "كان حاكماً فاشلاً" منح منصب باشوية بغداد بسبب جهوده في الحملة العسكرية للقضاء على المماليك في بغداد عام ١٨٣٠<sup>(١)</sup>. مع ذلك برزت بعض الشخصيات الادارية والتي كانت لها انجازاتها على الصعيد السياسي والاداري والعسكري نذكر منهم والي الموصل محمد اينجة بيرقدار (١٨٣٥-١٨٤٣م) ووالي بغداد محمد نجيب باشا (١٨٤٢-١٨٤٩م)<sup>(٢)</sup> ومحمد رشيد باشا الكوزلكي (١٨٥٣-١٨٥٧م)<sup>(٣)</sup> ومحمد نامق باشا (١٨٥١-١٨٥٣م) و(١٨٦١-١٨٦٨م)<sup>(٤)</sup>.

٣. كانت رواتب الموظفين والاداريين وتحديداً الولاية والمتصرفين تعطى بالالتزام فعلى سبيل المثال كان التزام والي بغداد محمد نجيب باشا "خمسون الف كيس"<sup>(٥)</sup> مما يعني انه عليه ان يقوم بجباية هذا المبلغ وان يستولي على ما يزيد عن هذا المبلغ، وكثير ما كان الولاية يلجأون إلى القسوة والتعسف في جباية الضرائب لدفع مستحقاتهم المالية للخرينة العثمانية وتأمين بقائهم في منصبهم ورغم تأكيد خط كلخانة على الغاء نظام الالتزام هذا كونه من "آلات

(١) لونكريك، المصدر السابق، ص ٣٣٩.

(٢) محمد نجيب باشا: ولد عام ١٨٢٠م درس العلوم العسكرية في الاستانة، كان من المقربين إلى السلطان عبد الحميد الثاني، تولى إدارة ولاية بغداد بعد نقل واليها علي رضا باشا اللاز، في عام ١٨٤٣م قام بحصار مدينة كربلاء نتيجة إمتناع أهاليها عن دفع الضرائب، العزاوي، المصدر السابق، المجلد ٣، ص ٧٩-٨٠.

(٣) محمد رشيد باشا الكوزلكي: ولد عام ١٨٠٨م في ولاية كرجستان (جورجيا حالياً)، عرف بأنه ذو ثقافة عالية ودراية إدارية، تدرج في المناصب العسكرية، خلال ولايته لبغداد أتخذ الخطوات الأولى لتأسيس اول شركة ملاحية عثمانية في العراق.

Hibib chiha, Laprovince de Bagdad Le caire, 1908. P.54.

(٤) محمد نامق باشا: ولد عام ١٨٠٤م، تقلد إدارة ولاية بغداد مرتين، اتسمت سياسته بالشدّة والصرامة تجاه تمردات عشائر الفرات الأوسط كما نظم الإدارة المالية لولاية بغداد، كان له عدد من المشاريع الإصلاحية في الولاية توفي عام ١٨٩٢م. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ٢، من سنة ١٣٨١ إلى سنة ١٨٧٢، (بيروت، ٢٠٠٥)، ص ٢٠٥-٢٠٨.

(٥) يعقوب سرركيس، مباحث عراقية في الجغرافية والتاريخ والآثار وخطط بغداد، القسم الأول، (بغداد، ١٩٤٨)، ص ٨٠.

الخراب»<sup>(١)</sup> وان يلتزم باشوات الايالات ومتصرفوا سناجقها برواتب محددة<sup>(٢)</sup> إلا أن هذا الاجراء تأخر تطبيقه حتى خمسينات القرن التاسع عشر<sup>(٣)</sup>.

#### - قانون الولايات عام ١٨٦٤م:

عد اصدار هذا القانون نقطة تحول في تاريخ التقسيمات الادارية في الدولة العثمانية بشكل عام والعراق بشكل خاص، والذي اقتبس كثيراً من مواده من القانون الفرنسي إذ جرى تقسيم ايالات الدولة العثمانية إلى وحدات ادارية (ولايات) بلغ مجموعها (٢٧) ولاية<sup>(٤)</sup>.

بموجب هذا القانون جرى تقسيم الولاية وفق تسلسل هرمي يقف على رأسه الوالي والذي يجري تعيينه بفرمان سلطاني لتقسم هذه الولايات إلى وحدات ادارية اصغر (سناجق) يديرها (متصرف) والتي تقسم بدورها إلى وحدات اصغر (اقضية) يتولى ادارتها (قائم مقام) ويتفرع من القضاء مجموعة من النواحي والقرى أنيط بإدارة الاخيرة (مختار) أو (مختاران) حسب عدد سكان كل قرية. كما حدد القانون المذكور صلاحيات وواجبات كل رئيس من رؤساء الوحدات الادارية التابعة للولاية. ومن ضمن مواد القانون المذكور كيفية تشكيل المجالس الادارية في الوحدات الادارية التي تتألف منها الولاية وشروط انتخابها<sup>(٥)</sup>.

أما بالنسبة الى الولايات العراقية فتأخر تطبيق هذا القانون حتى تعيين مدحت باشا والياً على بغداد ١٨٦٩م لأسباب عدة تقف في مقدمتها افتقار الولايات العراقية إلى ادارة كفوءة وجريئة لتنفيذ القانون ولم تتوفر هذه القيادة إلا بعد تولي مدحت باشا ادارة ولاية بغداد. أما السبب الثاني فيعود إلى فشل الدولة العثمانية في انتهاج سياسة ادارية واضحة تجاه العشائر (عربية وكردية)، وتحديداً فيما يتعلق بمشاكل الاراضي فجاء الحل في وضع مدحت باشا

(١) لونكريك، المصدر السابق، ص ٣٣٩.

(٢) نوار، المصدر السابق، ص ٤٥.

(٣) سعاد هادي العمري، بغداد كما وصفها السواح الاجانب في القرون الخمسة الأخيرة، (بغداد، ١٩٥٤)،

ص ١٠٥.

(4) Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey, Oxford University Press, (London, 1967), pp. 381-382.

(٥) الدستور: المصدر السابق، م ١، ص ٣٨٢-٣٩٦.



قانوني الاراضي والطابو موضع التطبيق-رغم ما رافق تطبيق هذين القانونين من سلبيات-(<sup>١</sup>) وفي عام ١٨٧١م صدر نظام ادارة الولايات العمومية والذي استقى مبادئه من قانون الولايات لسنة ١٨٦٤م والذي جاء في مادته الأولى "تقسم الولايات إلى الوية والالوية إلى قضاات (أفضية) والقضاات إلى نواحي والنواحي إلى قرى، والي الولاية هو رئيس الادارة العمومية ومرجعها"<sup>(٢)</sup>. وفي عام ١٩١٣م صدر قانون الولايات(<sup>٣</sup>).

### المبحث الثاني

#### الواقع الاداري للولايات العراقية ١٨٦٩-١٨٧٢م

مدحت باشا والياً على بغداد ١٨٦٩-١٨٧٢م:

تعد ولاية مدحت باشا لبغداد وباعتراف عدد من المصادر نقطة تحول في تاريخها العثماني فقد وصف بأنه "اعظم وال ارسل إلى بغداد"<sup>(٤)</sup>، وانه "مصلح العراق" نظراً لضخامة المشروع الاصلاحى الذي بدأ بتنفيذه منذ اليوم الاول لتوليته شؤون الولاية(<sup>٥</sup>). وضع مدحت باشا برنامجاً لسياسته الادارية والذي ارتكز على ضرورة النهوض بالواقع الاقتصادى وتطبيق القوانين العثمانية بما يخدم العراق، مؤكداً في كلمته التي القاها في مقر الحكومة على "دور العراقيين في تحقيق هذا التطور من خلال تعاونهم مع السلطة...". وفي هذا المجال يذكر مدحت باشا في مذكراته "ان هو نفسه قد اظهر ميله إلى هذه الولاية فوجهت اليه وظيفة والي العراق مع نظارة الفيلق السادس"<sup>(٦)</sup> مما يعني الجمع بين السلطتين الادارية والعسكرية.

(١) لمزيد من التفاصيل حول سياسة الدولة العثمانية تجاه عشائر العراق: محمد احمد محمود، احوال العشائر العراقية والعربية وعلاقتها بالحكومة ١٨٧٢-١٩١٨، رسالة ماجستير، كلية الآداب، (جامعة بغداد، ١٩٨٨).

(٢) الدستور، المصدر السابق، المجلد ١، ص ٦٢٥.

(٣) يراجع نص القانون في: جريدة الزوراء، العدد ٢٤٠٨، ٢٦ جمادى الأول ١٣٣١هـ.

(٤) نقلاً عن: النجار، المصدر السابق، ص ١٥٠.

(٥) نوار، المصدر السابق، ص ٣٥٣.

(٦) نقلاً عن: عبد العظيم نزار، بلديات العراق في العهد العثماني ١٥٣٤-١٩١٨، دراسة تاريخية وثائقية،

المكتبة الحيدرية، (بغداد، د.ت)، ص ١٠٦-١٠٧.

## أما سلطاته فقد حددت على الشكل الآتي:

١. تنفيذ جميع أمور الدولة وتنفيذ قوانينها.
٢. الاشراف على دوائر الولاية المدنية والمالية والامنية.
٣. اضطلاعاً بمسؤولية رئاسة مجلس إدارة الولاية.
٤. الاشراف على توزيع قوات الضبطية على الالوية والاقضية.
٥. تنفيذ الاحكام الصادرة من ديوان التمييز بحق الجناة والمخالفين.
٦. مراقبة اعمال المتصرفين والقائممقامين ورؤساء الدوائر الحكومية واتخاذ التدابير اللازمة لعزل من ثبت تقصيره في اداء الواجب.
٧. الاشراف على عمليات تحصيل الاموال الحكومية.
٨. العمل على رفع مستوى التعليم والاشغال العامة والتجارة والزراعة والصناعة والصحة.
٩. التقيد بميزانية الولاية.
١٠. له الحق في الظروف الاستثنائية القيام بأمر دون الرجوع إلى الباب العالي على ان يخطر بها الباب العالي فوراً<sup>(١)</sup>.

شكل إعادة تنظيم الادارة الحكومية والذي سيشكل المحور الرئيس لهذا البحث واحداً من اهم واخطر المهمات التي كُلف مدحت باشا بتنفيذها وعلى وجه الخصوص وضع قانون الولايات الذي اصدرته الدولة العثمانية عام ١٨٦٤م موضع التنفيذ. اذ قسم الولاية إلى سناجق والسناجق بدورها قسمت إلى أقضية والاقضية إلى نواحي وفق الأسس التي نص عليها قانون الولايات، وقد استمر العمل بها حتى نهاية العهد العثماني. كما حرص مدحت باشا على اختيار موظفي كل وحدة ادارية من هذه الوحدات مركزاً على ضرورة منح جميع الموظفين رواتبهم في مواعيدها المقررة وان لا يجري اختيار اولئك الموظفين على أساس المحسوبية<sup>(٢)</sup>.

(١) الدستور، المصدر السابق، م ١، ص ٣٨٢-٣٨٥.

(٢) سليمان البستاني، عبرة وذكره أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، تحقيق: خالد زيادة، (بيروت،

١٩٧٨)، ص ٦٦.

كانت أولى الخطوات في المجال الاداري دمج ولايات العراق الثلاث في ولاية واحدة هي بغداد<sup>(١)</sup> والتي جرى تقسيمها إلى عشرة سناجق وثمانية واربعون قضاء وثمانية وخمسون ناحية وبموجب هذا التقسيم اصبحت كل من الموصل والبصرة سنجقين تابعين لولاية بغداد ليستمر العمل بهذا التقسيم الاداري الجديد حتى عام ١٨٧٥م عندما نهضت البصرة كولاية مستقلة، أما ولاية الموصل فتأخر ذلك حتى عام ١٨٧٩م<sup>(٢)</sup>، وعلى ضوء ذلك اصبحت التقسيمات الادارية الجديدة في العراق على الشكل الآتي:

### ولاية بغداد:

بعد أيام قليلة من وصول مدحت باشا إلى مركز الولاية بغداد كانت اولى المهمات المكلف بتنفيذها وضع قانون الولايات موضع التنفيذ كانت الخطوة الاولى- كما سبقت الاشارة اليها- تقسيم العراق إلى ولاية واحدة وهي بغداد والتي قسمت بدورها إلى عشرة سناجق ثم اضيفت إلى هذه السناجق العشرة سنجق جديد هو سنجق الإحساء في أعقاب نجاح حملة

- (١) سالنامه دولت علية عثمانية، عام ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م، دفعة ٢٤، استانبول، دار الطباعة العامة، ص ١٤٠-١٤١. وينفرد د.جميل موسى النجار في مؤلفه الموسوم "الادارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩-١٨٧٢ بهذا الرأي مستنداً في دعم رأيه هذا على عدد من المصادر الرئيسية من سالنانات عثمانية وجرائد خاصة بتلك الحقبة وتحديداً جريدة الزوراء". النجار، المصدر السابق، ص ١١٩. واما باقي المصادر فالإريك واضح في رسم الخارطة الادارية للولايات العراقية لهذه الحقبة. فبعض المصادر تطرح فكرة تقسيم العراق إلى ولايتين رئيسيتين هما بغداد والموصل. لمزيد من التفاصيل يراجع: نوار المصدر السابق، ص ٣٥٧-٣٥٨؛ عبد الكريم غرابية، مقدمة في تاريخ العرب الحديث (١٥٠٠-١٩١٨)، (دمشق، ١٩٦٠)، ص ٢٠٦؛ محمد عصفور سلمان، العراق في عهد مدحت باشا ١٢٨٦-١٢٨٩هـ/١٨٦٩-١٨٧٢م، مؤسسة مرتضى للكتاب العراقي، (بغداد، د.ت)، ص ١٠٣-١٠٤. بل ان مصادر اخرى ذهبت إلى أبعد من ذلك عندما ذكرت بان العراق كان مقسماً إلى ثلاث ولايات رئيسية. علي شاكر علي، "التشكيلات الإدارية العثمانية ١٥١٦-١٩١٨" موسوعة الموصل الحضارية، المجلد ٤، (الموصل، ١٩٩٢)، ص ٦٨. وترجع الباحثة الرأي الأول لأسباب عدة أولها اعتماد المؤلف في الحصول على المادة التاريخية على عدد من المصادر الأصلية والمعاصرة للمدة موضوع البحث والنقطة الثانية ان ولاية البصرة لم تظهر كولاية مستقلة حتى عام ١٨٧٥م والموصل ١٨٧٩م- كما سيأتي ذكر ذلك لاحقاً.
- (٢) عدنان هرير جودة الشجيري، النظام الاداري في العراق ١٩٢٠-١٩٣٩، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، (جامعة بغداد، ٢٠٠٥)، ص ٢. ومن الجدير بالذكر ان هذه التقسيمات طرأ عليها بعض التغيير بعد وقت قصير من إستحداثها والتي سيتم التطرق إليها في ثانيا البحث.

مدحت باشا على الاحساء عام ١٨٧١م كما جرى تقسيم كل سنجق من هذه السناجق إلى عدد من الاقضية<sup>(١)</sup> والنواحي<sup>(٢)</sup> وفي هذا المجال صنفت بعض المدن في عهد مدحت باشا كأقضية فيما صنفت مدن اخرى كنواحي والتي توزعت وفق الجدول التالي:

جدول رقم (١)

١- سنجق بغداد (المركز): الاقضية والنواحي التابعة لسنجق بغداد ١٨٦٩-١٨٧٢م<sup>(٣)</sup>

القضاء	الناحية
خراسان (ديالى) <sup>(٤)</sup>	شهربان (المقدادية)، بعقوبة
خانقين	بنكدرة، قزلباط (السعدية)
مندلي <sup>(٥)</sup>	-
كوت العمارة	بدره
الكاظمية	-
الدليم <sup>(١)</sup>	الرمادي، هيت، الصقلاوية، كبيسة

(١) كانت هناك عدد من الأسس تم على ضوئها تصنيف الوحدات الإدارية إلى أقضية ونواحي لعل ابرزها مساحة الوحدة الإدارية وموقعها الجغرافي وكثافة سكانها وعلى ضوء ذلك حُددت رواتب قائممقامي الاقضية ومدراء النواحي ووفق الجدول الاتي:

١. القضاء (درجة اولى): ٢٥٠٠ قرشاً سنوياً.

٢. القضاء (درجة ثانية): ١٧٥٠ قرش.

٣. القضاء (درجة ثالثة): ١٢٥٠ قرش.

(٢) أما بالنسبة لمدراء النواحي فحددت رواتبهم على الشكل التالي:

١. مدير ناحية (درجة اولى): ٧٥٠ قرش.

٢. الدرجة الثانية: ٥٠٠ قرش.

٣. الدرجة الثالثة: ٤٥٠ قرش.

الدستور، المصدر السابق، ح١، ص ٤٠٨-٤٠٩.

(٣) نوار، المصدر السابق، ص ٣٥٧؛ النجار، المصدر السابق، ص ١٣٣-١٣٤.

(٤) تقع على ضفاف نهر خراسان (أحد فروع نهر ديالى)، في عهد المغول حملت مصطلحاً ادارياً عرف ب (الاعمال الشرقية)، نظراً لموقعها الاستراتيجي على طريق القوافل المتجهة إلى ايران فقد كانت مسرحاً لعدد

من المعارك الطاحنة بين الجانبين العثماني والفرسي. نصار، المصدر السابق، ص ٢٠٤.

(٥) صنفت على انها قضاء من الدرجة الثانية. المصدر نفسه، ص ٢٠٦.

تكريت <sup>(٢)</sup> ، الدجيل	سامراء
-	العزبية
دلي عباس	الخالص
القائم، حديثة، جبه الوس	عانه <sup>(٣)</sup>

وقدر تعلق الأمر بالجدول أعلاه وفيما يخص التقسيمات الإدارية التي تم استحداثها في هذه الحقبة لابد من ذكر مسألة مهمة إلا وهي أن التفاوت في الدرجة الإدارية للأفضية والنواحي قد جرى تبعاً لأهمية الوحدة الإدارية المستحدثة ولإعتبارات عدة نذكر أمثلة:

(١) الموقع الاستراتيجي: حظي قضاء كوت العمارة<sup>(٤)</sup>، باهتمام من والي بغداد مدحت باشا نظراً لموقعه الاستراتيجي بالنسبة للشركة الملاحية "شركة عمان العثماني"<sup>(٥)</sup>، والتي شغلت حيزاً من

(١) سيأتي الحديث عن سنجق الدليم لاحقاً.

(٢) تأتي أهمية تكريت في الاستراتيجية العثمانية عندما اتخذها العثمانيون مركز لمراقبة الامدادات العثمانية على الطريق النهري بين الموصل وبغداد. ولهذا تعرضت تكريت لأكثر من هجوم صفوي في محاولة من الاخير لمنع وصول الامدادات العثمانية، من جانب آخر اختلفت المصادر في تصنف تكريت ادارياً، ففي الوقت الذي تذكر فيه أحد المصادر ان تكريت كانت الناحية الوحيدة لقضاء سامراء. طارق نافع الحمداني، "تكريت في العهد العثماني شيء من احوالها الاجتماعية"،

News<almadasupplements.com

صنفت مصادر اخرى تكريت على انها قرية تتبع ادارياً قضاء سامراء. علاء طه ياسين النعيمي، "مدينة سامراء في العهد العثماني حتى عام ١٩١٧"، مجلة سرّ من رأى، المجلد ١٠، العدد ٣٦، شباط ٢٠١٤، ١٢٨.

(٣) عانه: مع اقرار التقسيمات الادارية في عهد مدحت باشا عدت عانه قضاء من الدرجة الثانية تنضوي تحت لوائه ثلاثة نواحي (القائم ناحية من الدرجة الثانية، جبه الوس وحديثة نواحي من الدرجة الثالثة). نصار، المصدر السابق، ص ٢١٠.

(٤) اختلفت المصادر حول تحديد تاريخ ثابت لإنشاء هذه المدينة إلا أن أقرب الآراء للصحة ما ذكره د. عادل البكري في مؤلفه تاريخ الكوت ان انشاء هذه المدينة كان بأمر من والي بغداد المملوكي سليمان باشا الكبير لتكون مركزاً ادارياً تدار منه شؤون عشائر المنطقة سميت بـ (كوت العمارة) من أجل تمييزها عن مدن عديدة في العراق تعرف بـ (كوت الباشا وكوت الزين). عادل البكري، تاريخ الكوت، (بغداد، ١٩٦٥)، ص ٨٦-٩٨.

(٥) لمزيد من التفاصيل حول شركة عمان العثماني يراجع: سلمان، المصدر السابق، ص ١١٩-١٢٢

اهتمام والى بغداد مدحت باشا فالمعروف أن هذا القضاء يقع في منتصف المسافة بين بغداد والبصرة وتحديداً في موضع تفرع نهر الغراف من نهر دجلة. وعلى هذا الأساس شُيدت في كوت العمارة إحدى المحطات الرئيسية لإستراحة السفن التابعة لشركة عمان العثماني<sup>(١)</sup>. وينطبق الحال على تكريت التي رفعت درجتها الإدارية إلى ناحية نظراً لموقعها الاستراتيجي على طريق الإمدادات العثمانية بين الموصل وبغداد.

(٢) تأمين سلامة القوافل التجارية: مع إقرار التقسيمات الإدارية الجديدة في عهد مدحت باشا عدت عانة (عنة) قضاء من الدرجة الثانية ويعود سبب تغيير درجتها الإدارية لوقوعها على طريق القوافل التجارية ورغبة من السلطات العثمانية في الاحتفاظ بقوات عثمانية لحماية القوافل<sup>(٢)</sup>.

(٣) الأهمية الدينية: أقتضت الأهمية الدينية لبعض الوحدات الإدارية رفع درجتها الإدارية من ناحية إلى قضاء وكمثال على ذلك قضائي الكاظمية<sup>(٣)</sup> وسامراء<sup>(٤)</sup>.

## ٢- سنجق شهرزور (كركوك):

اطلق على مدينة كركوك في المصادر العثمانية (شهرزور)، جرى عام ١٧٧٦م دمج ايالة شهرزور والموصل في ايالة واحدة<sup>(١)</sup>. وفي عام ١٨٠٥م برزت شهرزور كايالة مستقلة.

(١) بان راوي شلتاغ، "الواقع الاداري لمدينة الكوت من العهد العثماني الاخير حتى بداية الحكم الوطني"، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد ١٢، العدد ١، ٢٠٠٩، ص ٢.

(٢) نصار، المصدر السابق، ص ٢١٠.

(٣) امام الزخم الذي كانت تعيشه الكاظمية وقت الزيارة وامام بدائية وسائل النقل الموجودة أنشأ مدحت باشا خط ترامواي بغداد- الكاظمية والذي عد في حينها "مفخرة العصر في المشرق العربي حينئذ" حيث استمر في العمل حتى اربعينيات القرن العشرين. الارشيف العثماني باستانبول، رقم البحث ٢، نوع الوثيقة: اوراق يلديز، دفتر مهمة ٢٦٣، رقم الوثيقة ٢٣، رجب عام ١٢٨٨هـ/١٨٧٣م، ص ٢٣؛ ريجارد كوك، بغداد مدينة السلام، نقله إلى العراق: مصطفى جواد وفؤاد جميل، ج ١، ط ١، مطبعة شفيق، (بغداد، ١٩٦٧)؛ جاسم محمد حسن العدول، "تاريخ شركة ترامواي بغداد-الكاظمية"، مجلة التربية والعلوم (الموصل)، العدد ١٧، ١٩٩٥، ص ١٦٧-١٧٣.

(٤) عماد عبد السلام رؤوف، الأسر الحاكمة ورجالات الإدارة والقضاء في القرون المتأخرة، دار الحكمة للطباعة والنشر، (بغداد، ١٩٩٢)، ص ١٠٧.

وفي عام ١٨١٦م صدر فرمان سلطاني بتعيين داؤد باشا (١٨١٦-١٨٣١م) والياً على (بغداد، البصرة، شہرزور)<sup>(١)</sup>. ثم الحق بهذا فرمان آخر عام ١٨٣٥م تضمن تعيين علي رضا باشا اللاز والياً على (بغداد، البصرة شہرزور)<sup>(٢)</sup>. تم دمج بغداد وشہرزور في ايلالة واحدة عام ١٨٤٩م ضمت كل من (بغداد، البصرة، كركوك، كويسنجق، السليمانية)<sup>(٤)</sup>. وفي عام ١٨٥٠م قسم سنجق شہرزور إلى قسمين وصارت كركوك (لواء) والسليمانية (لواء) وارتبطت كركوك (شہرزور) بولاية بغداد. ولم يطرأ أية تغييرات على هذه التقسيمات الادارية حتى عام ١٨٧٩م.

### جدول رقم (٢)

#### الإقضية والنواحي التابعة لسنجق شہرزور ١٨٦٩-١٨٧٢<sup>(٥)</sup>

القضاء	الناحية	القرى
راوندوز	حريز، بيادوست (برادوست)، دير، حريز	
كوي سنجق (ركو يسنجق)	-	
رانية	-	
صلاحية (كفري حالياً)	-	
اربييل	-	

ومن الجدير بالإشارة أن هناك عدم اتفاق بين المصادر حول أعداد النواحي والقرى التابعة لهذا السنجق، لذلك أرتأت الباحثة عدم ذكرها وكما موضح في الجدول أعلاه.

(١) لوتكريك، المصدر السابق، ص ٢١٩.

(٢) نقلاً عن: مهدي سعيد العباسي، كركوك اواخر العهد العثماني دراسة في اوضاعها الادارية والاقتصادية والثقافية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، (جامعة الموصل، ٢٠٠٥)، ص ٤٢.

(٣) ارشيف رئاسة الوزراء باستانبول، رقم البحث ٢٤٥، دفتر مهمة ٢٥١، تاريخ الوثيقة اوائل شوال ١٢٥١هـ/١٨٣٥م، ص ٤.

(٤) سجي قحطان محمد علي، الادارة العثمانية في الموصل ١٨٣٤-١٨٧٩، رسالة ماجستير، كلية الآداب، (جامعة الموصل، ٢٠٠٢)، ص ٥٢.

(٥) مختارات من كتاب الموصل وكركوك في الوثائق العثمانية. ترجمة وتعليق: خليل علي مراد، (السليمانية، ٢٠٠٩)، ص ١٩.

٣- سنجد السليمانية<sup>(١)</sup>:

ذكرنا فيما سبق ان سنجد السليمانية كان احدى السناجق التابعة ادارياً لايالة شهرزور والتي جرى اعادة تشكيلها عام ١٨٤٩م، أما عن اسباب هذا التغيير الاداري فيعود إلى بعد المسافة بين سنجد السليمانية وراوندوز عن بغداد وما ينجم عن ذلك من صعوبة تأمين الأمن والنظام فيها، بالإضافة إلى رغبة الباب العالي في النهوض بهذه المنطقة<sup>(٢)</sup>.

بعد القضاء على الامارة البابانية - وكما سبقت الاشارة اليه- جرى الحاق ايالة شهرزور بايالة بغداد والذي أستمتر حتى عام ١٨٧٩م بعد بروز الموصل كولاية مستقلة<sup>(٣)</sup>، ومع تولي مدحت باشا ادارة ولاية بغداد وفي اطار تطبيق قانون الولايات وفيما يخص التقسيمات الادارية التابعة لسنجد السليمانية فإن التغيير الاداري الوحيد الذي حدث هو انزال درجة الاقضية إلى نواح وكنموذج على ذلك سروجك وقزلجة وسورداش. كما جرى في هذه المدة تشكيل أفضية جديدة كعشائر الجاف وشهبازار. ويبدو ان هذه السياسة الادارية جاءت في اطار جهود مدحت باشا لتوطين العشائر تمهيداً لجباية الضرائب فيها بالإضافة إلى حرص الدولة على الحصول على ولاء عشائر هذا السنجد وتحديداً عشيرة الجاف خصوصاً وان مناطق سكانها على الحدود العراقية- الفارسية وخشية الدولة العثمانية من تحول ولاء هذه العشائر إلى بلاد فارس<sup>(٤)</sup>. استمتر سنجد السليمانية في تبعيته الادارية لولاية بغداد حتى عام ١٨٧٩م. وضم الاقضية والنواحي المثبتة في الجدول ادناه.

(١) بنيت السليمانية عام ١٧٨٤م وفي هذه السنة اصبحت مقراً للإمارة البابانية بدلاً من قلاجولان. محمد أمين زكي، تاريخ السليمانية وأنها نقلها إلى العربية وعلق عليه: محمد جميل بندي الروزياني، (بغداد، ١٩٥١م)، ص ٢٢٨.

(٢) للتفاصيل يراجع: بيات، المصدر السابق، ص ٣٥٨.

(٣) ارشيف رئاسة الوزراء باستانبول، الموصل وكركوك في الوثائق العثمانية ١٥٢٥-١٩١٩م، ترجمة: خليل علي مراد وعلي شاكور علي. ص ٤٥.

(٤) حسن، المصدر السابق، ص ١٨٦.



جدول رقم (٣)

الاقضية والنواحي التابعة لسنجق السليمانية بحسب التقسيم الإداري الجديد<sup>(١)</sup>

القضاء	الناحية
السليمانية (المركز)	سرجنار
بازيان <sup>(٢)</sup>	قلعة سيوكه
كلعبر	سروجك <sup>(٣)</sup>
	قزلجة <sup>(٤)</sup>
ميركه <sup>(٥)</sup>	سورداش
قرة داغ <sup>(٦)</sup>	سكاو، كرم، زنكه
	شهريازار
	عشائر الجاف

٤ - سنجق الموصل:

٢ - بان راوي شلتاغ الحميداوي، "التقسيمات الإدارية لسنجق السليمانية خلال العهد العثماني الأخير ١٨٦٩- ١٩١٨م"، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، المجلد ٨، العدد ٣، ٢٠٠٩، ص ١٦٥.

(٢) قضاء بازيان: يقع شمال غرب السليمانية، اختلفت المصادر حول أصل التسمية فالبعض يذكر انها مؤلفة ميركه من مقطعين (بان) وهو طائر الباز و(يان) وتعني عش وبالتالي فإنها تعني عش الباز. جمال بابان، اصول اسماء المدن والمواقع العراقية، ج١، ط٢، (بغداد، ١٩٨٦)، ص ٤٣.

(٣) سروجك، مؤلفة من مقطعين (سوري) وتعني القطيع و(جك) صاحب اي انها تعني صاحب القطيع. اشتهرت بقلعتها الشهيرة. بشير يوسف فرنسيس، موسوعة المدن والمواقع في العراق، ج٢، ص ٨٤٥:

<http://www.books.google.iq>

(٤) أخذت التسمية من نوع من الاشجار الشوكية التي يكثر انتشارها في هذه المنطقة. بابان، المصدر السابق، ص ٢٣١.

(٥) ميركه: وتعني المرج، المصدر نفسه، ص ٢٧٨.

(٦) قرة داغ: وتعني بالتركية الجبل الأسود كناية عن كثرة الأشجار. فرنسيس، المصدر السابق، ص ٨٠٢- ٨٠٣.

و بموجب التقسيم الاداري الجديد تألف سنجق الموصل من ثلاثة أفضية، أما بالنسبة لأعداد النواحي فإن الصفة الغالبة ان اعداد النواحي كانت تزداد مع اضطراب الاوضاع السياسية لأية ولاية ضمناً لسيطرة الدولة إلا ان هذا العدد سرعان ما ينقلص بعد استقرار الاوضاع السياسية وعلى النحو التالي الموضح في الجدول ادناه:

#### جدول رقم (٤)

#### التقسيم الإداري الجديد لسنجق الموصل<sup>(١)</sup>

القضاء	النواحي	القرى
الموصل (المركز)	تلكيف، القوش <sup>(٢)</sup> ، بعشيقية <sup>(٣)</sup>	-
العمادية <sup>(٤)</sup>	العمادية (المركز)	٤٣
	داودية	١٣٥
	برواري بالا	٦١
	برواري زير	٣٥
	ريكان	٥٧
	نيروه	٣٥
زاخو	السليفاني <sup>(٥)</sup>	١٠٩

(١) محمد علي، المصدر السابق، ص ١٥٨.

(٢) تلكيف: تعد من اكبر التوابع الادارية لقضاء الموصل ويطلق عليها احياناً تركيب اي (تل الحجارة)، وكانت تلكيف وفقاً على جامع النبي جرجيس خلال العهد العثماني. رؤوف، الموصل في العهد، ص ٢٣.

(٣) بعشيقية: لفظة سريانية (بين عشيقاً) وتعني الظالم أو الفاسد. أتخذت في اواخر القرن التاسع عشر مقراً لقسم من الجيش الهمايوني السادس. يوسف جرجيس جبو الطوني، "بلدان الموصل وتراجمها في فلاتد الجمان لابن الشعار بالموصل، ت (١٢٥٤هـ/١٢٥٦م) دراسة تاريخية"، مجلة دراسات موصلية، العدد ٢٨، كانون الثاني ٢٠١٢، ص ١١.

(٤) العمادية: تبعد عن الموصل ١٦٨ كم، اشار اليها ابن الاثير في كتابه الكامل في التاريخ عندما قال "كان يحكمها امراء من الاكراد في عهد السلطان سليمان (العثماني) في القرن العاشر للهجرة السادس عشر للميلاد استولى عليها محمد باشا امير راوندوز عام ١٨٣٢م وبعد القضاء على الإمارة السورانية ألحقت إدارياً بولاية الموصل. نقلاً عن: فرنسيس، المصدر السابق، ص ٧٢٢-٧٢٦.

(٥) السليفاني: اشتقت اسمها من اسم عشيرة سليفاني التي تقطن المناطق الواقعة جنوب قضاء زاخو نكرها الرحالة اوليا جلبي وعدها ثاني اقوى عشيرة في زاخو. نزار ايوب حسن، "قضاء زاخو في التقسيمات الادارية

عقرة <sup>(١)</sup>	زيبار	-
تلعفر		
سنجار		

### ٥- سنجق الدليم:

شكلت مدينة الرمادي إحدى المحطات البرية على الطريق التجاري الذي يربط ولاية بغداد ببلاد الشام وأهم محطاته (بغداد، الفلوجة، هيت، القائم). مع ذلك كانت القوافل التجارية السالكة لهذا الطريق تتعرض إلى مخاطر عدة لعل أبرزها هجمات العشائر ومنها الدليم<sup>(٢)</sup> وآل ابو ريشة حيث اضطرت الدولة العثمانية على أثر تمرد العشيرة الأخيرة إلى منح آل ابو ريشة لقب (سنجق بك) اي امير اللواء وبموجب الاتفاق المعقود بين احمد ابي ريشة والحكومة العثمانية تعهدت الاخيرة بدفع مبلغ ٦٠٠٠ دوكه سنوياً مع الاعتراف بسيادته وحكمه الوراثي<sup>(٣)</sup>. وتحقيقاً للأمن وللحد من هجمات العشائر تم استحداث سنجق الدليم عام ١٨٦٩م لتكون الرمادي قاعدة ادارية لهذا السنجق<sup>(٤)</sup>.

كانت اولى اجراءات مدحت باشا اختيار "شرف باشا متصرفاً" لهذا السنجق كما استقدم قوة عسكرية نظامية لحماية هذا الطريق، وجرى تأسيس مركز للشرطة كما جرى مد خط للتلغراف بين بغداد والرمادي بالإضافة إلى مستشفى ودار للكمرک وجامع<sup>(٥)</sup>.

العثمانية ١٨٤٢-١٩١٨"، مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو، المجلد ٥، العدد ٤، كانون الاول ٢٠١٧، ص ١٠٧٥.

(١) عقرة: تبعد عن الموصل ٩٢ كلم. وصفها ياقوت الحموي بأنها "قلعة حصينة في جبال الموصل اهلها اكراد وتقع شرقي الموصل تعرف "بعقر الحميدية". غسان وليد الجوادي، "مدينة عقرة من خلال مؤلفات مؤرخ الموصل ياسين بن خير الله العمري"، مجلة جامعة زاخو، المجلد ٣، العدد ١، ٢٠١٥، ص ٩١.

(٢) حسن كشاش الجنابي، "كيف نشأت مدينة الرمادي"، ملاحق جريدة المدى، العدد ٤٤٤٣، ٣ حزيران

Almadasupplements.com: ٢٠١٩

(٣) لونتريك، المصدر السابق، ص ٥٧.

(٤) نصار، المصدر السابق، ص ٢١١.

(٥) محمد طه نايل الحياني وايمان دلف اسماعيل فارس الدراجي، "التغيرات المكانية للوظيفة التجارية في مدينة الرمادي بعد عام ٢٠٠٣"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، العدد ٢، حزيران ٢٠١٣، ص ٣١٨.

إلا ان هذا السنجق الغي عام ١٨٧٠م دون ان تذكر المصادر اسباب هذا الالغاء، ليتحول إلى قضاء تابع لولاية بغداد<sup>(١)</sup>. تبعه ادارياً نواحي الرمادي، هيت، الصقلاوية وكبيسة.

## ٦- سنجق كربلاء:

يتمتع هذا السنجق بأهمية خاصة لدى الحكومة المركزية العثمانية نظراً لأهمية مدينة كربلاء الدينية كونها احد المدن الدينية المقدسة التي يؤمها آلاف الزائرين سنوياً. في عام ١٨٤٩م وردت اول اشارة لقضاء كربلاء في سالنات الدولة العثمانية<sup>(٢)</sup>.

يعود الفضل إلى مدحت باشا بتحويل كربلاء إلى سنجق تابع لولاية بغداد<sup>(٣)</sup>. فبعد ان كثرت الشكاوي على قائممقام كربلاء اسماعيل افندي قام مدحت باشا بزيارة إلى كربلاء وبعد اجراء التحقيقات ثبت تورط اسماعيل افندي بالرشوة. أصدر مدحت باشا أوامره بعزله وتعيين حافظ أفندي قائممقام لكربلاء (١٨٧٠-١٨٧١م)<sup>(٤)</sup>.

لاحظ مدحت باشا أن المدينة صغيرة وتعاني من الازدحام بسبب كثرة سكانها والاعداد المتزايدة من الزوار، لذلك أوعز بإعداد اول خارطة للمدينة في العصر الحديث كما شيد عدد من الابنية الادارية اللازمة لإدارة السنجق. وفي محاولة منه لترغيب الاهالي على بناء الدور والدكاكين قام بتوزيع الاراضي على الاهالي، ومن ضمن انجازاته العمرانية بناء محلة جديدة خارج سور مدينة كربلاء عرفت ب (العباسية)<sup>(٥)</sup>. وأمام نقص الاعتمادات المالية لمشروعه العمراني حاول ان يستخدم الهدايا المقدمة لضريح الامام علي (عليه السلام) في النجف إلا أنه فشل في ذلك<sup>(٦)</sup>.

(١) النجار، المصدر السابق، ص ١٣١.

(٢) سامي ناظم المنصوري، "التقسيمات الادارية في لواء كربلاء ١٨٤٣-١٩١٦"، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، المجلد ١٢، العدد ١، ٢٠١٣، ص ١٨١.

(٣) ديلك قايا، كربلاء في الارشيف العثماني دراسة وثائقية ١٨٤٠-١٨٧٦، ترجمه عن التركية: حازم سعيد ومصطفى زحران، اشراف وتقديم: زكريا قورشون، الدار العربية للموسوعات، (د.م)، (د.ت)، ص ٢٩٦.

(٤) قايا، المصدر السابق، ص ٢٩٧.

(٥) رياض كاظم سلمان الجميلي، "تخطيط المدن الدينية في العراق (مدينة كربلاء) نموذجاً"، مركز الفرات foders.com؛ المؤسسات الادارية العثمانية في مركز مدينة كربلاء ١٨٦٩-١٩١٧، www.mk.iq

(٦) قايا، المصدر السابق، ص ٢٩٩.

- صنف سنجد كربلاء من سناجق الدرجة الثانية<sup>(١)</sup>. أما بالنسبة للأقضية التي أنضوت تحت لواء هذا السنجد فتوزعت على الشكل التالي:
- (١) قضاء كربلاء (المركز) ويتبعه إدارياً عدد من النواحي وهي شواطيه (شفاثه)، الرحالية، والحسينية<sup>(٢)</sup> والمسيب<sup>(٣)</sup>.
- (٢) قضاء النجف: ووفق التقسيمات الإدارية الجديدة رفعت درجته الإدارية من ناحية إلى قضاء عام ١٨٦٩م، وصنف من أقضية الدرجة الأولى ليستمر الوضع الإداري لهذا القضاء حتى عام ١٨٧٩م عندما أصبحت النجف مركز قضاء لسنجد كربلاء ليستمر الحال على هذا المنوال حتى نهاية الحكم العثماني للعراق، ومن ضمن النواحي التابعة لهذا القضاء ناحية الكوفة<sup>(٤)</sup>.
- (٣) قضاء الهندية: كان هذا القضاء احد الأقضية التابعة لسنجد الحلة إلا أن هذا القضاء ألحق بسنجد كربلاء عام ١٨٦٨م، حيث عزت المصادر سبب هذا التحول إلى رغبت السلطات العثمانية بتحقيق التوازن بين الوحدات الإدارية التابعة لسنجد الديوانية وبين سنجد كربلاء الذي تألف من قضائين كربلاء (المركز) والنجف، وفي عام ١٨٧٠م صنف الهندية كقضاء من الدرجة الأولى<sup>(٥)</sup>.

- (١) عبد الستار شنين الجنابي، "الوضع الاداري لمدينة النجف الاشرف وأثره في النشاط السياسي للحوزة العلمية ١٩١٧-١٩٢٤ دراسة تاريخية وثائقية"، مجلة الأصالة آفاق النجفية، العدد ٢٧، ٢٠١١، ص ٢٣٧.
- (٢) الغيت ناحية الحسينية عام ١٨٧٣م. المنصوري، المصدر السابق، ص ١٨٢.
- (٣) تم الحاق المسيب بقضاء الهندية عام ١٨٧٢م بسبب قرب المسافة بينهما، ولأغراض تتعلق بجباية الضرائب. المصدر نفسه.
- (٤) الجنابي المصدر السابق، ص ٢٣٧؛ جميل موسى النجار، النجف الاشرف حوادث ومشاهدات ومواقف سياسية ١٥٠٨-١٩١٦، ط١، دار الرافدين، (بيروت، ٢٠١٥)، ص ٥٧.
- (٥) عباس عبيد حمادي وفلاح محمود خضر، "مدينة الهندية (طويريج)، دراسة في تطورها العمراني والاجتماعي ١٨١٧-١٩٥٨، مجلة التربية الاساسية (جامعة بابل)، العدد ٥، ٢٠١١، ص ٧-٨؛ المنصوري، ص ١٨٠-١٨٣؛ علاء عباس نعمة الصافي، "النظام الاداري في مدينة كربلاء في العهد العثماني المتأخر ١٨٣١-١٩١٧، مركز تراث كربلاء، المجلد ٣، العدد الثاني، حزيران ٢٠١٦، ص ٤٨.

## ٦- سنجق الديوانية<sup>(١)</sup>:

جاء استحداث هذا السنجق كوحدة ادارية مركزها الديوانية بحكم موقعها الجغرافي وفي اطار سياسة الحكومة القائمة على فرض سيطرتها على عشائر الفرات الاوسط نذكر منها آل بدير والبو نايل والجبور...والدغايرة وتحديداً بعد ثورة العشيرة الاخيرة والتي اطلق عليها "انتفاضة الدغايرة أو مذبحه المتصرف". التي أندلعت عام ١٨٦٩م حيث شاركت فيها عشائر المنطقة باستثناء عشائر الهندية عندما امتنعت عن دفع الضرائب لمدة ثلاثة سنوات متتالية متذرة بذرائع شتى، على اثر ذلك ارسلت السلطات العثمانية قوة عسكرية بمعية متصرف الحلة توفيق باشا لتحصيل الضرائب، إلا أن ذلك لك يحسم الموقف الذي انتهى بمقتل المتصرف. وعلى اثر ذلك جهز مدحت باشا حملة عسكرية اسندت قيادتها إلى سامح باشا قدرت اعدادها بـ (٦٠٠٠-٧٠٠٠) جندي، بالإضافة إلى مشاركة العشائر الموالية للسلطة في القتال إلى جانب مدحت باشا كقبيلة عنزة ومتصرف المنتفك ناصر السعدون...متخذة من الديوانية مقراً لها حتى قمع الثورة<sup>(٢)</sup>.

لم يستمر موقع الديوانية إدارياً كمركزاً للسنجق لفترة طويلة إذ سرعان ما اصبحت الحلة مركزاً للسنجق الذي صار يعرف بسنجق الحلة<sup>(٣)</sup>. وحول الأسباب الموجبة لهذا التغيير أوردت جريدة الزوراء في احدي اعدادها انه "المحل الذي يقال له ديوانية فهو عبارة عن مقدار

---

(١) الديوانية: (من المضيف) وهي القلعة التي بناها الشيخ حمود آل حمد شيخ الخزاعل (١٧٤٧-١٧٧٨م) عام ١٧٤٧م على فرع نهر دجلة ويمرور الوقت صارت تعرف بالديوانية، اصبحت في عام ١٧٥٧م مركز للقضاء التابع لسنجق الحلة. وادي العطية، تاريخ الديوانية قديماً وحديثاً، (النجف، ١٩٥٤)، ص ١٥.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول تلك الإنتفاضة يراجع: المصدر نفسه، ص ٥٤-٥٨؛ محمد صالح حينور، "الدغايرة الجذور التاريخية والدور السياسي خلال العهد العثماني ١٨٦٩-١٩١٧"، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، المجلد ٨، العدد ٤، ٢٠٠٩، ص ٢٠١-٢٠٣. وترجح أحد المصادر انه بعد قمع هذه الانتفاضة رفعت درجة عفاك الادارية إلى ناحية تابعة لقضاء الديوانية. عادل مدلول علي، "قضاء عفاك في العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨ دراسة تاريخية"، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، المجلد ٦، العدد ١، ٢٠١٦، ص ٣٧. وكذلك الحال بالنسبة للدغايرة. للاستزادة يراجع: سامي ناظم حسين المنصوري، الديوانية وتوابعها في وثائق الارشيف العثماني ١٨٦٥-١٩١٧م، ط١، دار المدينة الفاضلة، (بغداد، ٢٠١٥)، ص ٢٧.

(٣) جريدة الزوراء، العدد ٨، ٢٤ ربيع الآخر ١٢٨٤هـ/١٨٦٩م؛ العطية، المصدر السابق، ص ٤٠-٤٣.

كم مائة بيت بحكم القرية ومن قرب الديوانية وجوارها قسبة الحلة من حيث المساحة والموقع قابلة لأن تكون مركز اللواء...<sup>(١)</sup>. ويدخل ضمن هذه الاسباب الاهمية الاقتصادية للحلة بحكم سعة الاراضي الزراعية-وتحديداً بعد اجراءات مدحت باشا فيما يتعلق بتفويض الاراضي الزراعية<sup>(٢)</sup>- وما رافق ذلك من ازدياد الهجرة إلى الحلة وازدياد اعداد سكانها بالإضافة إلى نشاط تجارتها مع الولايات المجاورة وما تدره هذه النشاطات من أقيام هائلة من الضرائب تصب في النهاية لصالح الخزينة العثمانية<sup>(٣)</sup>. أما أهم الوحدات الادارية التي انضوت تحت لواء سنجد الحلة فكانت على الشكل التالي:

### جدول رقم (٥)

الوحدات الإدارية التي انضوت تحت لواء سنجد الحلة ١٨٦٩-١٨٧٢<sup>(٤)</sup>

القضاء	الناحية	القرية
حلة (المركز)	المحاوليل	المحاوليل، الصباغية، سادة الحصن، برنون، كويرش
	الذيل	الذيل، فنهرة، بيرمانه
	الخواص	الزوير، سنجاء، عنانه، سدة
	نهرشاه	المعيميرة، الهمانية، الابراهيمية
	الجربوعية	الهاشمية، الزرفية، الحسينية
	ابو غرف	الطينية
	المدحتية <sup>(٥)</sup>	المزيدية، الامام حمزة (عليه السلام)، خيكان، الخشخشة
الشامية <sup>(١)</sup>	الشنافية	

(١) نقلاً عن: عبد العظيم نصار، "حركة الاصلاحات وعهد التنظيمات"، ص ٨. [www.academic.edu](http://www.academic.edu)

(٢) سلمان، المصدر السابق، ص ١٢٩.

(٣) علي هادي المهدي، الحلة في العهد العثماني المتأخر ١٨٦٩-١٩١٤ دراسة تاريخية في تاريخ العراق السياسي والاقتصادي والاجتماعي، (بغداد، ٢٠٠٢)، ص ١٢-٦٥.

(٤) التنظيم الاداري في الحلة نهاية العهد العثماني، مركز تراث الحلة، العتبة العباسية المقدسة، شعبة المعارف والتراث الاسلامي [mk.iq.view](http://mk.iq.view).

(٥) سلمان، المصدر السابق، ص ١١١؛ عبد الرضا عوض، الدرر البهية في تاريخ المدحتية، ط١، مطبعة الصياد، (النجف الاشرف، ٢٠٠٦)، ص ٣.

	الديوانية	الدغارة والبدير
	السمائة <sup>(١)</sup>	ابو جوارير (الرميثة)

وبموجب التقسيمات الادارية الجديدة جرى رفع الدرجة الادارية لبعض الوحدات الادارية وكمثال على ذلك قرية جفطات<sup>(\*)</sup>، والتي شهدت عام ١٨٧٠م ثورة عشائرية قادتها عشائر آل بوسلطان ممثلة با لشيخ ال محمد وشيخ عشائر الجبور خليل الجوازري معلنة رفضها دفع الضرائب للسلطات العثمانية مما أعطى مبرراً لوالي بغداد مدحت باشا لتجهيز حملة عسكرية اتخذت من جفطات مركزاً للقضاء على تلك الثورة، وبعد نجاح مدحت باشا تم تغيير اسم القرية إلى المدحتية، ورفعت درجتها الإدارية إلى ناحية .

بقيت الحلة مركزاً لسنجق الحلة إلى عام ١٨٩٣م، عندما اعيد نقل مركز السنجق الى الديوانية وصار السنجق يعرف مرة أخرى بسنجق الديوانية<sup>(٣)</sup>.

#### ٨- سنجق البصرة:

كانت البصرة احدى السناجق التي اهتم بها الوالي مدحت باشا منذ اليوم الاول لاستلامه شؤون الولاية انطلاقاً من اهميتها التجارية وموقفها الاستراتيجي بحكم كونها نقطة وثوب نحو الخليج العربي<sup>(٤)</sup>، كانت البداية عندما عزم على توسيع المدينة وايصالها إلى شط

(١) يرقى تأسيس هذا القضاء إلى عام ١٨٢٢م إذ عرف بالحميدية ويبعد عن مدينة الديوانية ٣٥ كم، كان مركز القضاء عام ١٨٤٤م تل الزهيرية، ثم انتقل إلى الشنافية ثم ام البعور عام ١٨٧٢م. الشامية العراق.

www.wikzero.com

(٢) كان هذا القضاء تحت سيطرة القبائل العربية (الزراعل) في القرن السابع عشر الميلادي. اصبح قضاءً تابع لسنجق الحلة عام ١٨٥٢ م إلا انه سرعان ما ألغي بعد سنوات فلائل ليصبح جزء من قضاء الديوانية التابع لسنجق الحلة. ليعود مرة ثانية كقضاء تابع لسنجق الحلة في عهد مدحت باشا. نصار، بلديات العراق، ص ٢٢٢.

(\*) يعود تاريخ تأسيسها إلى القرن الثالث الهجري وكانت تتبع إدارياً ناحية إلى ناحية خاقان (خيكان) المجاورة لناحية الدغارة. جلال الموح، مذكرات الحاج صلال الفاضل الموح من رجال الثورة العراقية ١٩٢٠، تقديم وتعليق: كامل الجبوري، مطبعة العاني، (بغداد، ١٩٨٦)، ص ٣٢-٣٧.

(٣) العطية، المصدر السابق، ص ٦٨-٦٩.

(٤) حسين محمد القهواتي، دور البصرة التجاري في الخليج العربي ١٨٦٩-١٩١٤، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، رقم ٣٣، مطبعة الارشاد، (بغداد، ١٩٨٨)، ص ٤٧.



العرب، كما عني بتشجيع الاهالي على الاستقرار مع انشاء عدد من الدوائر الحكومية منها دار الحكومة وتعمير دار الكمرک<sup>(١)</sup>. كما عمل على توسيع ميناء البصرة ليكون نقطة استقطاب الشركات الاجنبية<sup>(٢)</sup>. وتحقيقاً للغرض ذاته كان لمدحت باشا الاهتمام بالفاو وكان احدى اهدافه توسيعها لتمتد بين خور الزبير وشط العرب<sup>(٣)</sup>. وفيما يخص التقسيمات الادارية التابعة لسنجق البصرة فتوزعت على النحو التالي وكما مبين في الجدول ادناه

### جدول رقم (٦)

#### التقسيمات الإدارية التابعة لسنجق البصرة<sup>(٤)</sup>

القضاء	النواحي التابعة
البصرة (المركز)	ابي الخصيب، الفاو، شط العرب، الهارثة، الزبير
القرنة	بني منصور، المدينة، النشوة، الدير

#### التقسيمات الإدارية الجديدة التابعة لسنجق البصرة:

كانت الكويت احدى الاقضية التي تم احاقها بالبصرة في عهد مدحت باشا وقبل الحديث عن دوافع الحاق هذا القضاء بالبصرة لابد من القاء نظرة سريعة على الاوضاع التي كانت تعيشها منطقة الخليج العربي-امارات ومشيخات في ظل هيمنة المصالح الاجنبية-وعلى وجه الخصوص البريطانية والفراسية-فكما هو معروف ان الهيمنة البريطانية قد توجت بمعاهدة ١٨٢٠م مع معظم المشيخات-امارات الساحل المهادن-ومسقط والبحرين أما مناطق نجد والحجاز فكانت الهيمنة فيها لآل سعود فيما لم تشغل امانة جبل شمر وعاصمتها حائل ذلك الاهتمام من السياسة الاوربية<sup>(٥)</sup>. فيما أنتهجت الدولة العثمانية سياسة غض الطرف عن

(1) Grottan Geary, Through Asiatic Turkey, Vol. 1, (London, 1878), P. 93.

(2) Geary, op, cit., p.93.

(٣) للتفاصيل ينظر: فلاح شاكر اسود، "الفاو واهميتها السوقية وانعكاساتها على العراق وامن الخليج

العربي"، مجلة المورد (بغداد)، المجلد ١٧، العدد ٢، (بغداد، ١٩٨٨)، ص ٣-١٦.

(٤) القهواتي، المصدر السابق، ص ٣٦.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٥-٣٦.

التدخل العسكري حتى ستينات القرن التاسع عشر خشية من حدوث الصدام مع بريطانيا والدولة القاجارية في إيران (١٧٧٩-١٩٢٥م)<sup>(١)</sup>.

بوصول السلطان عبد العزيز الأول خطت السياسة العثمانية خطوات نوعية في مفهوم السلطة عندما حاول الباب العالي من جديد تطبيق مفهوم السلطة المركزية في كل مكان إلا ان التحديات الداخلية والخارجية لم تسمح بذلك عندما أوكلت إلى عدد من الولاة وتحديداً ممن كانوا يتمتعون بالقوة والخبرة الادارية لتحقيق ذلك ووقع اختيار الباب العالي على والي بغداد نامق باشا<sup>(٢)</sup> في ولايته الثانية ومدحت باشا لتنفيذ هذه السياسة ورغم فشل محاولات الاول لتحقيق هذا الهدف كان لمدحت باشا فلسفته في هذا المجال والتي استندت على خطوات عديدة لعل ابرزها تقوية الوضع السياسي والاقتصادي لولاية بغداد قبل الشروع بالسيطرة على الجزيرة العربية، من خلال السياسة الاصلاحية التي شرع بتنفيذها في عموم الولايات العراقية، ثم كانت المرحلة الثانية والمتمثلة بربط الكويت بالبصرة تحقيقاً لهدف رئيسي وهو تقوية سلطة الدولة في عدد من مشيخات الخليج العربي والتي كانت اقرب ما يكون إلى السلطة الشكلية<sup>(٣)</sup>.

قبل الشروع في تنفيذ هذه الخطة كان لابد لمدحت باشا من اشعار الباب العالي باصدار لائحة تم رفعها إلى الباب العالي بين فيها أهمية الكويت ومحاولات الانكليز للوصول إلى الاحساء والقطيف الواقعة بين الكويت والبحرين وبعد توقيع بريطانيا معاهدة ١٨٦١م مع آل خليفة في البحرين والتي هيمنت بموجبها بريطانيا على سياسة آل خليفة-الداخلية

---

(١) فيصل عبد الله الكندري، الحملة العثمانية على الاحساء عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م من خلال الوثائق العثمانية، سلسلة اصدارات مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، سلسلة علمية محكمة، ٢٠٠٣، ص ٢٧.

(٢) للاستزادة حول جهود والي بغداد نامق باشا يراجع: محمد بن موسى القريني، الادارة العثمانية في متصرفية الاحساء ١٢٨٨-١٣٣١هـ/١٨٧١-١٩١٣م، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، (الرياض، ٢٠٠٥)، ص ٥١.

(٣) زكريا قورشون، حملة مدحت باشا على الاحساء في الارشيف العثماني، القسم الاول، ص ٦٧-٦٨. [www.academia.edu](http://www.academia.edu)؛ القريني، المصدر السابق، ص ٧٥.

والخارجية-محذراً الباب العالي بأن المحطة التالية ستكون الكويت مؤكداً أن الحل الامثل لوقف هذا التداعي هو اقامة ادارة عثمانية في هذه المنطقة<sup>(١)</sup>.

كانت البداية عندما عمل مدحت باشا على كسب ود القبائل والامارات العربية إلى جانب الحكومة العثمانية وبدأ نشاطه في الكويت كمحطة اولى إذ صدر فرمان سلطاني بتعيين الشيخ عبد الله الصباح (١٨٦٦-١٨٩٢م) قائمقاماً على الكويت وبموجب هذا الفرمان حددت الاسس الجديدة التي تحكم علاقة الكويت بالدولة العثمانية عندما اعتبرت الكويت "قضاء عثماني" تابعاً لولاية البصرة يتوارث الحكم فيه شيوخ اسرة آل صباح على أن يكون الشيخ عبدالله شيخاً مستقلاً في مشروعه الداخلي مع عدم إلزام أهالي الكويت "بدفع رسوم أو ضرائب للباب العالي..."، وبموجب هذا الفرمان أُنعِم على شيخ الكويت بلقب باشا وجرى منحه مساحات واسعة من مزارع النخيل في البصرة والفاو، أما رواتب حكام الكويت فقرر مدحت باشا أن تصرف من خزانة البصرة. وتعبيراً عن التزام قائم مقام الكويت ببنود الفرمان وضع أسطوله ورجاله في خدمة الجيش العثماني خلال الحملة العثمانية تجاه الاحساء عام ١٨٧١م إذ تولى بنفسه قيادة القوات البحرية وأناط قيادة القوات البرية إلى أخيه مبارك كما شاركت هذه القوات في السيطرة على قطر متخذة من الدوحة مركزاً لها<sup>(٢)</sup> - والتي سيأتي الحديث عنها لاحقاً-

(١) نوار، المصدر السابق، ص ٤٠٥.

(٢) نوار، المصدر السابق، ص ٤٠٥؛ عبد العزيز رشيد، تاريخ الكويت، نقحه: يعقوب عبد العزيز رشيد،

القسم الأول، ج ١، (بيروت، د.ت)، ص ٨١.

## ٩- سنجق العمارة:

كان هذا السنجق احد السناجق الذي كانت السيادة القبلية المطلقة عليه حتى النصف الاول من القرن التاسع عشر وتحديداً قبيلة لام<sup>(١)</sup>، وكانت عشيرة ابو محمد واحدة من اهم هذه العشائر الذي أخذ يزداد عددها ويتسع نفوذها على ضفاف الكحلاء ودجلة جنوب مدينة العمارة، وبالتالي شهدت هذه الرقعة الجغرافية وخلال خمسينات القرن التاسع عشر خلافات عشائرية مستمرة بسبب رفض الشيخ فيصل بن خليفة شيخ عشيرة ابو محمد الاعتراف بسيادة بني لام مما قاد إلى حدوث عدة معارك بين العشيرتين ليعقبها دخول هذه العشيرة في صراع حول المشيخة بين أولاد الشيخ فيصل بعد وفاته عام ١٨٥٥م وهم كل من (شياح وابو ريشة ويسر) انتهت هذه الخلافات بتتصيب الشيخ شياح إلا ان هذه التسوية لم تنتهي الخلافات التي اندلعت من جديد بين شياح وعمه منشد بن خليفة اضطرت الاول إلى طلب المساعدة من والي بغداد نامق باشا والذي تمكن من حسم الخلافات لصالح الشيخ شياح<sup>(٢)</sup>.

اقتضت الضرورة الادارية والعسكرية مرابطة القوات العسكرية العثمانية في المنطقة لذلك كان لابد من بناء قلعة عسكرية وهذا ما حصل بالفعل عام ١٨٥٩م عندما تم بناء معسكر<sup>(٣)</sup> اطلق عليه (الاوردي) أو معسكر الفيلق والذي اصبح فيما بعد نواة لمدينة العمارة التي تم انشاؤها عام ١٨٦١م<sup>(٤)</sup>.

(١) بني لام: من ابرز القبائل التي استوطنت المدينة المنورة ويثرب ومنها دخلت في امرة آل ربيعة من عرب سورية وبطون اخرى نزحت إلى العمارة وتحديداً ضفاف الكحلاء ودجلة جنوب مدينة العمارة والاحواز وغيرها من المناطق الجنوبية والفراتية. للاستزادة يراجع: عبد الكريم الندوي، تاريخ العمارة وعشائرها أو تاريخ ما اهمله التاريخ، مطبعة الارشاد، (بغداد، ١٩٦١)، ص ٣٦-٤٤.

(٢) ماكس فريهير اوبنهايم وآخرون، البدو شمال ووسط الجزيرة العربية والعراق الجنوبي، ترجمة: محمود لبيور، ج٣، شركة دار الوراق، (لندن، ٢٠٠٤)، ص ٦٦٣.

(٣) كانت الاراضي التي تقام فيها المعسكرات تعرف قديماً بالعمارة. فردوس عبد الرحمن كريم اللامي، لواء العمارة (ميسان) في العهد العثماني، تاريخها-حكامها-متصرفيها-انسابها-طوائفها ومجالسها (١٢٧٨-١٣٣٣هـ/١٨٦١-١٩١٤م)، الدار العربية للموسوعات، (بيروت، ٢٠١٧)، ص ٤٣.

(٤) اوبنهايم، المصدر السابق، ص ٦٦٣.

برز من موظفي المعسكر عبد القادر الكولبندي (كاتب عشائر ولاية البصرة) والذي كان له دور في تنظيم العمارة عمرانياً وادارياً، حيث اقترح على حكومة متصرفية البصرة انشاء مؤسسة حكومية تقوم بإدارة شؤون العمارة وعشائرها<sup>(١)</sup>. وذلك ما تم بالفعل عندما صدرت الاوامر بجعل العمارة مركز قضاء تابع لولاية البصرة وعين عبد القادر الكولبندي قائممقاماً عليها للفترة (١٨٦١-١٨٦٦م) وبحكم الموقع الجغرافي لهذا القضاء المطل على نهر دجلة وفرعيه الكحلاء والمشرح ووقوعها على مفترق الطرق التجارية بين البصرة وبغداد والاهواز ولورستان، و كونها مركز للتجمعات القبلية. اصبحت مركزاً لتصدير المواد الخام التي اشتهرت بها والمجهز الرئيسي للبضائع الاوربية والاسيوية. كما تم انشاء احدى المحطات لإدامة السفن وتزويدها بالوقود وتحميل المؤن والبضائع. والتي ستكون احدى المحطات الرئيسية لشركة عمان العثماني<sup>(٢)</sup>

#### ١٠- سنجق المنتفك:

في عام ١٨٦٥م رقيت رتبة القضاء الادارية إلى قضاء تابع لولاية بغداد، ثم الحقت به عدد من النواحي وهي شطرة العمارة (قلعة صالح)<sup>(٣)</sup>، ناحية الزبير<sup>(٤)</sup> (الكحلاء) أما مركزها فكانت قرية المسيعيدة وتُعد هذه القرية أنموذجاً للوحدات الإدارية المستحدثة فعلى أثر التوسع السكاني في منطقة الزبير برزت الحاجة إلى إنشاء قرية مجاورة لها وبالفعل تم إنشاء قرية

(١) اللامي، المصدر السابق، ص ٤٣-٤٤.

(٢) هيثم علوان مصطفى العزي، ادارة بحرية العمان العثماني من خلال جريدة الزوراء ١٨٦٩-١٩١٤، رسالة ماجستير، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، ١٩٩٥؛ احمد حسون العكيلي، "العمارة من قضاء إلى لواء"، ملاحق جريدة المدى، العدد ٤٤٦٠، ١ آب ٢٠١٨. Almadasupplements.com

(٣) قلعة صالح: في الاصل قلعة بناها أحد القادة العسكريين ويدعى (صالح) عام ١٨٥٣م عندما انتدبته الحكومة العثمانية لقمع الفتن القبلية في العشائرية. اتخذت بعد سنوات مقراراً للحكومة لتتوسع عمرانياً ببناء العشرات من البيوت والدكاكين والصرائف. قلعة صالح، منتدى العشائر emshin.yoo7.com

(٤) الزبير: تقع إلى الجنوب الغربي من مدينة العمارة على مسافة ٣٠ كلم على الضفة اليمنى لنهر الكحلاء المنفرج من الجهة اليسرى من مدينة العمارة وهي في الأصل قلعة أنشأها الشيخ فيصل بن خليفة عام ١٨٤٨م. سمير عباس ريكان، "قضاء الزبير (الكحلاء) دراسة في النواحي الادارية والاجتماعية والاقتصادية في العهد العثماني المتأخر (١٨٤٨-١٩١٥م)"، مجلة كلية التربية، (الجامعة المستنصرية)، العدد ٤، ٢٠١٧، ص ٥٧٨.

المسيعية والتي ازدهرت ويمرور الوقت خاصة بعد تحولها إلى مركز لبعض العمليات من بيع وشراء<sup>(١)</sup>، ويتبع قضاء الزبير قرى أخرى وهي قرىتي الطيب والحلفاوية<sup>(٢)</sup>.

تعد عشائر المنتفك بزعامة اسرة آل شبيب (آل سعدون) احدى اقوى الاتحادات القبلية والتي انضوت تحت لوائها عشائر الاجود وبنو مالك وبنو سعيد<sup>(٣)</sup>. وازضافة إلى حجم القوات العسكرية (العشائرية) التي كانت بمعية هذه العشيرة والتي فاقت غيرها من التنظيمات العشائرية الاخرى، هيمنت هذه العشيرة على رقعة جغرافية تمتد من الحلة شمالاً إلى البصرة والفاو جنوباً<sup>(٤)</sup>.

وأمام هذه الأسباب مجتمعة اعترفت حكومة بغداد بأحقية شيوخ المنتفك باستحصال مبلغ الضريبة السنوية شريطة دفع العشر منها إلى خزينة الدولة واعترفت احدى التقارير البريطانية بقوة شيوخ المنتفك وضعف موقف باشوية بغداد عندما اشارت "كان لأسرة آل سعدون مقام لدى السلطات الحكومية في تلك الازمان هو ك مقام امراء الاقطاع بعينه، ولم يختل ذلك المقام اختلالاً محسوساً بتأثير سلطة الدولة العثمانية المتبوعة، إذ تأكد للباب العالي في اسطنبول ان نفوذ آل سعدون في هذا الاتحاد لم يترك للحكومة أثراً من السلطات..."<sup>(٥)</sup>.

إلا ان تطور الاوضاع الادارية واتجاه سياسة الدولة نحو المركزية قادت في النهاية إلى تخلخل هذا الاتحاد مما اعطى السلطة العثمانية الفرصة لاستمالة بعض زعمائهم، وفي

(١) المصدر نفسه، ص ٥٨٥-٥٨٦.

(٢) اما اداموف فينفي ان تكون هناك نواحي تابعة لهذا القضاء في هذه الفترة، أما الموجود لها فلا يخرج عن كونه مقاطعات لا يوجد بها أي مغزى اداري، ويذهب إلى أبعد من ذلك عندما يذكر أسماء هذه المقاطعات وهي كل من: الجراية، الشرموخية، ام الطوس، خركحامي، الحسيجي، العدل، الزبير. ألكسندر، اداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ترجمه عن اللغة الروسية: هاشم صالح التكريتي، ج ١، مركز دراسات الخليج العربي، (البصرة، ١٩٨٢)، ص ٤٠.

(٣) محمود، المصدر السابق، ص ١٣.

(٤) سلمان، المصدر السابق، ص ١٨٣.

(٥) نقلاً عن: شاكر حسين رمروم، "العراق في ظل مدحة باشا (١٨٦٩-١٨٧٢)"، مجلة آداب ذي قار، ص ٢٣٠. [www.iasj.net](http://www.iasj.net). كانت هناك محاولات لشيوخ المنتفك للاستيلاء على البصرة ومحاولة تأسيس حكم مستقل فيها كان آخرها المحاولة التي قام بها الشيخ ثويني عام ١٧٩٦م والتي لم يكتب لها النجاح. رؤوف، ادارة العراق، ص ٢٣٨.

هذا المجال تبرز محاولة مدحت باشا كسب ولاء شيخ المنتفك ناصر السعدون إلى جانبه في صراعه مع شيوخ شمر<sup>(١)</sup> عن طريق اقناع الباب العالي بتعيين ناصر السعدون متصرفاً لسنجق المنتفك وفي هذا المجال التقى الأخير بالوالي مدحت باشا في ٣٠ حزيران ١٨٦٩م لمناقشة تحويل مشيخة المنتفك إلى متصرفية وتم الاتفاق بالفعل على تقسيم الاراضي بين الحكومة المركزية وآل السعدون<sup>(٢)</sup> واستثنى التقسيم المذكور الاراضي العائدة لبني مالك التي تمتد على ضفتي نهر دجلة فوق القرنة وعلى الضفة اليسرى لشط العرب<sup>(٣)</sup>. وكتعبير عن التزام مدحت باشا بنصوص الاتفاق المعقود مع ناصر السعدون القى مدحت باشا بياناً في آب ١٨٦٩م أوضح من خلاله أهم البنود التي تضمنها هذا الاتفاق والذي جاء فيه "...أيها المشايخ والاهلون في ديرة المنتفك...أنتم جميعاً من تبعية الدولة...وأراضيكم قابلة للعمارة اكثر من غيرها...وصرتم في حالة ضيق وعناء من جراء الالتزام والرسومات التي تؤدونها وكان من اللازم تطبيق الشريعة فيما بينكم فصار يراعي النكال والصيحة والداودية، كما انه تجري المصادرات...فليكن معلوماً أننا الغينا النكال والصيحة والداودية وأمثالها من الرسوم التي لم تكن مشروعة، وإن الاعمال ستجري وفق الشرع والقانون، والمصادرة والتجريم ممنوعان....وكل أحد أمن على ماله وملكه وله حق التصرف بأراضيه المنقلة اليه من آبائه وأجداده بصورة مشروعة...والغيت كافة العوائد والرسوم من خيول وسمن وأغنام...وكذا الغيت المقاطعة والالتزامات كما هو أصولها التجارية إلى هذا اليوم ولا يؤخذ من الحاصلات اكثر من العشر وسوف يعاقب من يخالف ذلك أيأ كان..."<sup>(٤)</sup>.

وعلى هذا الأساس تم استحداث سنجق جديد هو سنجق المنتفك عام ١٨٧٠م ضمن التقسيمات الادارية الجديدة يكون تابعاً ادارياً لولاية بغداد. اسندت ادارته إلى ناصر السعدون

(١) لم تكن محاولة اخضاع عشائر المنتفك ادارياً وعسكرياً من قبل مدحت باشا هي الوحيدة إذ سبقه عدد من الولاة نذكر منهم رشيد باشا الكوزلكي وتقي الدين باشا عام ١٨٦٨م. إلا أن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح. نوار، المصدر السابق، ص ٣٧٣-٣٧٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٧٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٧٤.

(٤) نقلاً عن: نوار، المصدر السابق، ص ٣٧٤.

أما باقي المناصب الادارية للسنجق فتألفت من متصرف ومعاون له وقاضي ومحاسب وعدد آخر من الموظفين.

واستكمالاً لهذه الاجراءات الادارية شرع مدحت باشا ببناء مدينة الناصرية لتكون مركزاً لإدارة السنجق، واستعان مدحت باشا بخبرة مهندس بلجيكي يدعى جولس تلي ( Jules Tilly ) ، حيث تبرع ناصر السعدون بمبلغ (٨٥) كيساً لإكمال بناء المدينة كما تبرع بما يقارب الألف ليرة لإنشاء جسر القوارب الذي يربط جانبي المدينة. عدت الناصرية أول مدينة عراقية يتم تشييدها على الطراز الحديث<sup>(١)</sup>. أما بالنسبة إلى الأفضية التابعة ادارياً لهذا السنجق فكانت أربعة وهي سوق الشيوخ<sup>(٢)</sup> الذي شهد حركة عمرانية وتجارية واسعة إثر إقرار التقسيمات الإدارية الجديدة لذلك اتخذ مركزاً لسنجق المنتفك ثم قضاء الناصرية والشطرة وسوق الشيوخ والحي<sup>(٣)</sup>.

#### ١١- سنجق الاحساء<sup>(٤)</sup>:

تركت وفاة الامير فيصل بن تركي عام ١٨٦٥م<sup>(٥)</sup> فراغاً سياسياً لتدخل البلاد في أتون صراع سياسي وعسكري<sup>(١)</sup>. شكلت الاحساء احدى ميادين هذا الصراع والذي أفضى إلى

(١) المصدر نفسه، ص ٣٧٤.

(٢) سوق الشيوخ، عرف في البداية بـ (سوق النواشي) حيث كانت تباع فيه منتجات الريف والبادية من ثمار البساتين والأصواف والجلود والسمن. في عام ١٨٦١م اتخذها أحد شيوخ آل سعدون مركزاً ثابتاً ومخزناً ومكاناً لتجمعهم حتى صارت تعرف بـ (سوق الشيوخ). المصدر نفسه، ص ٢٤٣.

(٣) الحي: انشأ عام ١٨١٠م اكتسب اهميته بحكم موقعه الجغرافي حيث يقع على الشاطئ الأيسر لنهر الفرات إذ اتخذته العثمانيون مركزاً دفاعياً ضد الهجمات الصفوية والسيطرة على العشائر كما شكل وجود مرقد سعيد بن جبير جعله نقطة جذب لهجرات عشائرية من قبائل مياح والبكرين وقبائل زبيدة. نصار، بلديات العراق، ص ٢٤٦.

(٤) تغير اسم هذا السنجق مع بداية العقد الثامن من القرن التاسع عشر إلى سنجق نجد. كما جرى تعديل في الافضية والنواحي التابعة له. سالنامه ولاية بغداد ١٢٩٩هـ/١٨٨١م، ص ١٢١-١٢٢.

(٥) فيصل بن تركي بن عبد الله بن محمد آل سعود (١٧٨٨-١٨٦٥م)، يقسم حكمه إلى دورين الاول بعد مقتل والده تركي بن عبد الله (١٨٣٤-١٨٣٨م) وانتهى هذا العهد بإلقاء القبض عليه من قبل القوات المصرية بقيادة خورشيد باشا وهروبه من السجن عام ١٨٤٣م ودخوله الرياض ليستمر حكمه حتى عام ١٨٦٥م وخلال هذه الفترة دانت له كل من الاحساء والقطيف ووداي الدواسر وعسير. محمد صادق محمد اسماعيل، دور المملكة العربية السعودية في العالم الاسلامي، دار العلوم للنشر والتوزيع، (القاهرة، ٢٠١٠)، ص ٢٢.



نتائج عدة لعل أخطرها ضياع أجزاء من الدولة السعودية وتسابق القوى الخارجية للهيمنة على مقدرات الخليج العربي بما فيها الدولة العثمانية. تزامناً مع هذا الاضطراب السياسي جاء تدخل الانكليز في شؤون البحرين الذي أدى في النهاية إلى الاطاحة بحكم الشيخ محمد بن خليفة عام ١٨٦٨م ولم تجد نفعاً احتجاجات الباب العالي بحكم عائدية البحرين للدولة العثمانية<sup>(٢)</sup>. هيأت هذه الظروف مجتمعة الفرصة للدولة العثمانية للتدخل عندما استتجد الأمير عبد الله بن فيصل بمدحت باشا لمساعدته ضد أخيه الذي انتزع منه الاحساء<sup>(٣)</sup>.

بادر مدحت باشا بإعداد تقرير مفصل عن الاوضاع التي تعيشها مناطق الاحساء ونجد<sup>(٤)</sup>. موضحاً في هذا التقرير الاهمية الاستراتيجية للمنطقة بالنسبة للدولة العثمانية محذراً في الوقت نفسه من مخاطر لجوء بعض الشيوخ إلى طلب المساعدة من بريطانيا، داعياً الدولة العثمانية إلى تقوية روابطها مع ساحل شبه الجزيرة العربية، طالباً موافقة الباب العالي بشأن تقوية الاسطول العثماني في البصرة<sup>(٥)</sup>. مؤكداً أن الوقت قد حان لوضع حد لتنامي دور الأمير سعود وبالتالي اقترح تجهيز حملة عسكرية تتصوي تحت لوائها قوات عسكرية من حلب وبغداد ودير الزور فضلاً عن القوات العشائرية في (المنتفك والزيبر)<sup>(٦)</sup>. لقي هذا التقرير استحساناً من السلطات العثمانية عندما صدرت الارادة السلطانية بتكليف مدحت باشا بتجهيز الحملة العسكرية الذي خصص لها مبلغ ٢٠ الف كيس<sup>(٧)</sup>. اذأسندت قيادتها القائد العثماني نافذ

(١) قاد هذا الخلافة إلى حروب أهلية بين كل من عبد الله بن فيصل قائممقام نجد وأخيه سعود، اشتركت في هذا النزاع عدة قبائل عربية. وبدأ كلا الطرفين في البحث عن حليف قوي لدعم مركزه فأتجه سعود إلى بريطانيا، أما عبد الله فالتجأ إلى الدولة العثمانية والتي وجدت في طلب المساعدة فرصة ذهبية لاستعادة الهيمنة العثمانية عليها. للتفاصيل حول هذا النزاع والموقف البريطاني منه يراجع: نوار، المصدر السابق، ص ٤٨-٤٩.

(٢) القريني، المصدر السابق، ص ٥٧-٦١.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) محمد حسن العيدروس، الحياة الادارية في سنجق الاحساء العثماني، دار المتنبى للطباعة والنشر، ص ١٩ مذكرات مدحت باشا، تعريب يوسف كما حتاته، (مصر، د.ت)، ص ١٧٤-١٧٥.

(٥) القهواتي، المصدر السابق، ص ٢٢٥-٢٥٠.

(٦) القريني، المصدر السابق، ص ٦١-٦٥.

(٧) المصدر نفسه.

باشا، أما عن أهدافها فكان "إعادة حكم عبد الله الفيصل والسيطرة على هذه الأماكن وتحويلها إلى متصرفية... وتعيين قائممقام على كل من القطيف والاحساء وقطر..."<sup>(١)</sup>.

انطلقت الحملة من بغداد بتاريخ ٢٧ نيسان ١٨٧١م وكانت الخطة تقضي ارسال القوات النظامية عن طريق الخليج العربي، أما القوات العشائرية فسلكت الطريق البري ومعها معظم قوات المشاة النظامية، كما الحق بالحملة اسطول أمير الكويت المؤلف من السفن الشراعية لتلتحم هذه القوات بأجمعها في الاحساء<sup>(٢)</sup>. توجهت الحملة إلى الفاو ثم الكويت ثم القطيف لترسو القوة البحرية في رأس تنورة والتي ابقيت فيها قوات عثمانية كافية لتكون المحطة التالية الاحساء والتي وصلتها القوات العسكرية في حزيران ١٨٧١م<sup>(٣)</sup>.

بعد سيطرة القوات العثمانية على الاحساء والقطيف كانت المحطة التالية السيطرة على قطر<sup>(٤)</sup>. وتشير المصادر ان حاكم قطر الشيخ قاسم بن حمد آل ثاني اتجه إلى الاحساء مقر الحملة العثمانية وعلن خضوعه للدولة العثمانية مبدئياً استعداداً للقيام بأي عمل يكلف به لدعم الحامية العثمانية فارسلت الدولة العثمانية حامية عسكرية استقرت في البدع وبذلك تحولت قطر إلى قائممقامية عثمانية يتولى فيها الشيخ قاسم بن حمد دفع الايرادات لوالي الاحساء العثماني<sup>(٥)</sup>.

(١) الكندري، المصدر السابق، ص ٤٤-٤٧.

(٢) نوار، المصدر السابق، ص ٤٢٠.

(٣) جريدة الزوراء، العدد ١٥٠، ١٧ ربيع الاول ١٢٨٨هـ/١٨٧١م.

(٤) كانت بريطانيا قد عززت تواجدها في منطقة الخليج العربي بتوقيعها عدد من المعاهدات والاتفاقيات لعل ابرزها ١٨٦١، ١٨٦٨ مع آل خليفة في البحرين، حيث ألزمت الاتفاقية الاخيرة شيخ البحرين محمد آل ثاني بعدم القيام بأي اعمال حربية في الخليج العربي في الوقت الذي اعترفت به حاكماً على قطر. إلا ان العلاقات بين الطرفين سرعاً ما شابها بعض التوتر بسبب ظهور الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني وجهوده للتخلص من النفوذ البريطاني والذي وجد في حملة مدحت باشا على الاحساء فرصة مناسبة لكسب الدولة العثمانية إلى جانبه بالإضافة إلى خلفاته مع آل خليفة في البحرين ومع سعود الفيصل. عبد العزيز المنصور، التطور السياسي لقطر ١٨٦٨-١٩١٦، ط٢، دار ذات السلاسل، (الكويت، ١٩٨٠)، ص ٢١١؛ ابراهيم محمد سليمان، "العلاقات الخارجية لأسرة آل ثاني في مرحلة تأسيس دولة قطر ١٨٦٨-١٩٤٩"، مجلة آداب الفراهيدي، العدد ٢٦، ٢٠١٦، ص ٢٧٦-٢٧٧.

(٥) سليمان، المصدر السابق، ص ٢٧٦-٢٧٧.

ولتثبيت السيطرة العثمانية على الاحساء قام مدحت بزيارة إلى الاحساء في اواخر تشرين الثاني ١٨٧١م حين شرع بتنظيمها ادارياً وفي هذا المجال اصدر مدحت باشا "لائحة تعليمات" أوضح من خلالها البنية الإدارية والمالية للواء الإحساء<sup>(١)</sup> عندما وحد الإحساء والقطيف ونجد وقطر في وحدة إدارية أطلق عليها أسم سنجق الاحساء تتبع ادارياً ولاية بغداد<sup>(٢)</sup> واختير نافذ باشا كأول متصرف عثماني<sup>(٣)</sup> لها يتبعها عدد من الاقضية والنواحي وعلى النحو التالي الموضح في ادناه.

### جدول رقم (٧)

#### اقضية ونواحي سنجق الإحساء<sup>(٤)</sup>

القضاء	الناحية
الهفوف	الهفوف (مركز القضاء)، المبرز، باب الجفر، العقير
القطيف	جزر تاورت والمسلمية وجنة تتبعها ١٩ قرية
نجد	شمرا ونجد الشمالية، القصيم أو نجد الوسطى، نجد الجنوبية
قطر	البدع (مركز القضاء)، الزيارة، العديد، الوكرة، يتبعها ١٩ قرية

وقدر تعلق الأمر بالجدول أعلاه يمكن القول بأن الإدارة العثمانية لسنجق الإحساء قد تم إقرارها في نهاية عام ١٨٧١م، كما أن هذا التنظيم أبقى على الشيوخ والأمرء المحليين

(١) زكريا قورشون، قطر في العهد العثماني، ١٨٧١-١٩١٦ دراسة وثائقية ترجمه من التركية: حازم سعيد منتصر، الدار العربية للموسوعات، (بيروت، ٢٠٠٨)، ص ٧٠.

(٢) أُلحقت الاحساء ادارياً بولاية بغداد خلال الفترة ١٨٧١-١٨٧٥م ثم أرتبطت بالبصرة خلال الفترة ١٨٧٥-١٨٧٩م ولتعود وتلحق ثانية بولاية بغداد للفترة ١٨٨٠-١٨٨٤م ثم لتنتقل ادارياً إلى ولاية البصرة للفترة ١٨٨٥-١٩١٣م. اداموف، المصدر السابق، ج٢، (البصرة، ١٩٨٩) ص ١٠.

(٣) وكما سبقت الإشارة إليه ابقى التقسيم الاداري الجديد على أمرء ومشايخ الامارات التي تم اخضاعها إذ بقي الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني قائممقام قطر وعبد الله آل صباح على الكويت وتم تكليف بن عريعر شيخ قبيلة خالد بإدارة بعض مناطق الاحساء. صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الانجلو المصرية، (القاهرة، ١٩٨٣)، ص ١٧٥.

(٤) العيدروس، المصدر السابق، ص ٣١-٣٥.

حكماً للوحدات الإدارية ضمن التنظيم الإداري الجديد. كان لعزل مدحت باشا عام ١٨٧٢م احد الاسباب الرئيسة لتجميد النشاط العثماني في شبه الجزيرة العربية واخفق الولاة بعد مدحت باشا في مواصلة مجهوداته في الخليج العربي، فكان ان استعادت الكويت شخصيتها كإمارة مستقلة، ثم كانت اتفاقية عام ١٨٩٩م التي وقعتها بريطانيا مع الشيخ مبارك الصباح لتنتهي كل هذه الجهود، يضاف إلى ذلك كثرة تمرد القبائل وانتشار الامراض والابوئة مما دفع بالسلطات العثمانية إلى سحب قواتها المتمركزة في الاحساء إلى البصرة حتى اصبحت الاحساء وعلى وصف احد المصادر بأنها أشبه بـ "ثمرة اشرفت على السقوط بعد مدحت باشا... حتى استولى عليها عبد العزيز آل سعود عام ١٩١٣" (١).

- سنجد شمر (٢):

انحصرت مشيخة عشيرة شمر بعد وفاة الشيخ صفوك عام ١٨٦٥م بين ولديه عبد الكريم وفرحان، كان الشيخ عبد الكريم من اشد المعارضين لسياسة الوالي مدحت باشا في مجال تشجيع العشائر على الاستقرار وممارسة الزراعة، بل انه تمادى في سياسته عندما أخذ هو واتباعه بمهاجمة القوافل التجارية المارة عبر اراضي عشيرته (الديرة) وتحديداً المناطق الممتدة من تكريت إلى الموصل إلى جانب مهاجمة القوات العثمانية ومخافرها على اطراف الصحراء (٣). استغل الشيخ عبد الكريم انشغال القوات العثمانية في انتفاضة الدغارة لإحداث القلاقل في بغداد إلا انه فشل في تحقيق هدفه بعد قضاء مدحت باشا على تلك الانتفاضة (٤).

تكررت محاولات الشيخ عبد الكريم وتحديداً في منتصف عام ١٨٧١م عندما كان مدحت باشا مشغولاً في حملته على الاحساء مستغلاً قلة القوات المتواجدة في الولايات العراقية، ليعلن خروجه على السلطة. كانت الخطة التي وضعها الشيخ عبد الكريم قائمة على

(١) نقلاً عن: نوار، المصدر السابق، ص ٤٣٤.

(٢) انقسمت شمر الجريا إلى مجموعتين الاولى يديرها الشيخ عبد الكريم ومقرها الجزيرة وديار بكر وحلب،

أما الاخرى فيديرها الشيخ فرحان وقاعدتها الموصل وسنجار. سلمان، المصدر السابق، ص ١٨٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٩٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٩١.

تقسيم قواته إلى ثلاثة أقسام باتجاه دير الزور وبغداد والموصل<sup>(١)</sup>. ولمواجهة هذا التحدي كان لابد لمدحت باشا من وضع خطة عسكرية محكمة وسريعة حتى يكون الشيخ عبد الكريم عبرة لكل من تسول له نفسه من العشائر الخروج على السلطة المركزية. لذلك صدرت الأوامر إلى اسماعيل باشا والي ديار بكر بقيادة الحملة العسكرية، في نفس الوقت تركت قوة مساندة للقوة الاولى اسندت قيادتها إلى اشرف باشا التي اتجهت إلى دير الزور أما القوة الثالثة فاتجهت نحو دجلة والفرات لمواجهة قوات الشيخ عبد الكريم المتجهة نحو بغداد<sup>(٢)</sup>. من جهة اخرى اصدر مدحت باشا مرسوماً اعتبر فيه الشيخ عبد الكريم خارجاً عن القانون معلناً عن مكافأة نقدية قدرها عشرة آلاف قرش لمن يأتيه بعبد الكريم حياً و ٥٠٠٠ قرش لمن يأتيه برأسه<sup>(٣)</sup>. وبالتالي كان لإجراءات مدحت باشا وقعها الحسن عندما بدأت العشائر المؤيدة للشيخ عبد الكريم بالانفضاض عنه...وليدخل مع الجيش العثماني في عدة معارك خاسرة انتهت باستسلامه وتقديمه للمحاكمة ثم اعدامه<sup>(٤)</sup>.

انفرد الشيخ فرحان بزعامة العشيرة ولتطبيق القوانين الادارية الجديدة قرر مدحت باشا تأسيس سنجق جديد عرف بـ "سنجق شمر" اختير الشيخ فرحان متصرفاً له<sup>(٥)</sup>. فيما حدد صلاحيات الشيخ فرحان بموجب أمر (بيورلدي) وجهه مدحت باشا اليه الذي جاء فيه "وجدنا من المناسب ان نخصص الاراضي التي هي من تكريت إلى حدود الموصل الواقعة إلى يمين ساحل شط دجلة إلى عشيرة شمر وتحال تلك المتصرفية إلى عهدتك وبعد أن تكسب هيئة توازي أمثالها ترسل العساكر اللازمة لمحافظةهم ويعطي إلى المتصرف معاوناً ومحاسبياً

(١) جون فريديك ويلمسون، قبيلة شمر العربية مكائنها وتاريخها السياسي (١٨٠٠-١٩٥٨م)، ترجمه وقدم له: مير بصري، دار الحكمة، (لندن، ١٩٩٩)، ص ١٧١.

(٢) سلمان، المصدر السابق، ص ١٩١.

(٣) ويلمسون، المصدر السابق، ص ١٧١.

(٤) جريدة الزوراء، العدد ١٧٥، ١٧ جمادي الاخرة ١٢٨٨هـ/١٨٧١م؛ نوار، المصدر السابق، ص ٣٧٠-

٣٧١؛ ويلمسون، المصدر السابق، ص ١٧١.

(٥) دمدم، المصدر السابق، ص ٣٢٧.

وسائر ما يلزم من المأمورين وتعين له ما يقتضي من القائممقامين والمديرين أولاً فأول حسب الاقتضاء<sup>(١)</sup>.

نجحت جهود مدحت باشا وإلى حد كبير في تحقيق الهدوء النسبي لبعض الوقت في الولايات العراقية وتحديدًا في المناطق ذات الكثافة السكانية العشائرية. إلا إن قصر ولاية مدحت باشا وعجز من تبعه من ولاة في السيطرة على الرقعة الجغرافية التي أمست عليها ولاية بغداد عندما بلغت أوج توسعها بعد حملة مدحت باشا على الاحساء عام ١٨٧١م. قاد في النهاية إلى نتيجة منطقية ألا وهي إعادة الهيكلية الإدارية للولايات العراقية إلى فترة ما قبل ولاية مدحت باشا، بعد عزل الأخير مباشرة.

#### الخاتمة

- ركز البحث على حقبة حيوية في تاريخ العراق وهي ولاية مدحت باشا للعراق ١٨٦٩-١٨٧٢م والتي عدت نقطة تحول في تاريخ العراق الحديث إذ جرى خلال هذه المدة وضع عدد من القوانين الاصلاحية موضع التطبيق ومنها قانون الولايات الذي اصدرته الدولة العثمانية عام ١٨٦٤م وتأخر تطبيقه في العراق عام ١٨٦٩م وبموجب القانون المذكور كان أولى خطوات مدحت باشا اعادة هيكلية الخارطة الادارية للولايات العراقية عندما ادمجت الولايات العراقية في ولاية واحدة ليستمر العمل في التقسيمات الادارية الفرعية والتي كان يسري العمل بها سابقاً (سناجق وأقضية)، لكن الذي حدث هنا تغيير درجات كثير من الاقضية والنواحي، ولم تكن هذه السياسة اعتباطية وانما لأسباب سياسية واقتصادية...
- استهدف مدحت باشا من اجراءاته تلك توطيد السياسة العثمانية في بعض المناطق التي كان فيها النفوذ العثماني اسماً وتجلت هذه السياسة بأوسع صورها في عدد من إمارات ومشيخات الخليج العربي نذكر منها إنضواء الكويت تحت لواء البصرة واستحداثه لسنجق الاحساء وعدد من الاقضية والنواحي كقطر والهفوف والمبرز وعدد من الوحدات الإدارية التي جرى الحديث عنها في ثنايا البحث.

(١) نصار، "حركة الاصلاح وعهد التنظيمات".

- كان الهدف الرئيس لمدحت باشا من استحداث عدد من الوحدات الادارية اجبار العشائر العربية على الاستقرار وممارسة الزراعة وتطبيق القوانين الخاصة بالأراضي وتحديدًا قانوني الأراضي والطابو والتي تأخر تطبيقها في الولايات العراقية حتى تقلد مدحت باشا منصب ولاية بغداد. ولعل أبرز مثال على ذلك استحدثه لسنجق المنتفك وبنائه لمدينة الناصرية لتكون مركزاً لهذا السنجق وكذلك محاولته استحداث سنجق شمر تلك المحاولة التي لم يكتب لها النجاح.
- رغم ان هذه التشريعات الادارية العثمانية تمكنت إلى حدٍ ما من احداث نوع من السيطرة الادارية المباشرة من خلال حقبة الهدوء النسبي التي سادت العراق، إلا أن هذا الهدوء كان لفترة قصيرة أنتهى بعزل والي بغداد مدحت باشا وكمثال على ذلك إلغائه سنجق الدليم ١٨٧٠م.

***Redrawing the administrative map of the Iraqi states  
Baghdad State 1869-1872 as a model.***

Asst.Prof.Dr.Luma Abdulaziz Mustafa

**Abstract**

The mandate of Medhat Pasha for Baghdad (1869-1872) is a turning point in the history of this state due to the enormity of the tasks entrusted to its implementation, foremost among which is the application of the reform laws issued by the Ottoman Empire during the period (1858-1869) In 1864, which was delayed in the Iraqi states until Medhat Pasha took over the administration of the state of Baghdad. Under the Ottoman circumstances to consolidate the central authority on their mandates and in an attempt to force the Iraqi tribes to settle and practice agriculture, a number of sandworms, districts and areas have been developed, such as Snafj al-Muttafik, Dulaim, Al-Hassa Which will focus in the research on the reasons for the development and implications of this development on the political reality of the Iraqi states. Despite the efforts of Medhat Pasha in the application of new administrative formations, but these efforts quickly faltered after the isolation of this governor in 1872.

**Key words:** state law, sandwiches, administrative formations.